



آفاق اقتصادية

Āfāqiqtiṣādīyyat

مجلة علمية دولية محكمة تصدر نصف سنوياً عن
كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب

رقم الإيداع القانوني بدارالكتب الوطنية: 50/2017

E-ISSN 2520-5005

الإفصاح البيئي في ضوء التشريعات البيئية وأثره على جودة القوائم المالية
دراسة تطبيقية على شركات قطاع صناعة الإسمنت الليبية

أ. أبو القاسم محمود أبو ستالة

amabusatala@elmergib.edu.ly

كلية الاقتصاد والتجارة/ جامعة المرقب

المؤلفون
Authors

Cite This Article:

إقتبس هذه المقالة (APA):

أبو ستالة، أبو القاسم محمود. (2022). الإفصاح البيئي في ضوء التشريعات البيئية وأثره على جودة القوائم المالية دراسة تطبيقية على شركات قطاع صناعة الإسمنت الليبية. مجلة آفاق اقتصادية. 8 [15] 170-209.

الإفصاح البيئي في ضوء التشريعات البيئية وأثره على جودة القوائم المالية دراسة تطبيقية على شركات قطاع صناعة الإسمنت الليبية

المستخلص

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في معرفة أثر التشريعات البيئية المتعلقة بالإفصاح البيئي على جودة القوائم المالية في شركات صناعة الإسمنت الليبية، ولتحقيق أهداف ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية والمعلومات الإحصائية من مجتمع الدراسة، حيث تم توزيع عدد (90) استمارة على المالكين بأقسام المالية والمراجعة، تم استلام عدد (83) استمارة، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين التشريعات البيئية المتعلقة بالإفصاح البيئي على جودة القوائم المالية في شركات صناعة الإسمنت الليبية، واعتماداً على نتائج الدراسة أوصى الباحث بضرورة الحرص على تضمين نصوصاً كافية وملزمة للإفصاح عن المعلومات البيئية في القوائم والتشريعات البيئية الليبية، وكذلك الاعتماد على معايير محاسبية بيئية تساعد شركات صناعة الإسمنت على الإفصاح عن معلوماتها البيئية.

الكلمات الدالة: الإفصاح البيئي، التشريعات البيئية، شركات الإسمنت، جودة القوائم المالية.

Environmental disclosure in the light of environmental legislation and its impact on the quality of financial statements

An applied study on the companies of the Libyan cement industry

Abstract

The main objective of this study is to know the impact of environmental legislation related to environmental disclosure on the quality of financial statements in Libyan cement companies To achieve the objectives of the study, the descriptive analytical method was used, A number forms were distributed to the financial and auditing departments, A number of (83) form of (90) have been received, The study reached several results, the most important of which are: The study showed the existence of a positive, significant, and statistically significant relationship between environmental legislation related to environmental disclosure on improving the quality of financial statements in Libyan cement companies, Based on the results of the study, the researcher recommended the necessity of ensuring the inclusion of sufficient and binding texts for the disclosure of environmental information in the Libyan environmental laws and legislations, As well as relying on environmental accounting standards that help cement companies to disclose their environmental information.

Key Words: environmental disclosure, Environmental Legislation, cement companies, The quality of the financial statements.

1- المقدمة:

أهتم المجتمع الدولي بإصدار المواثيق والمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي تعطيه ضمن نصوصه أن يعيش في بيئة نظيفة خالية من التلوث، كما زاد الضغط من جانب جمعيات أنصار حماية البيئة والمطالبة ببيئة نظيفة خالية من أشكال التلوث الناجمة عن العمليات التشغيلية وغيرها من عوامل التلوث المختلفة، مما اطر العديد من الشركات إلى الالتزام بالقوانين والتشريعات والمعايير البيئية، وكذلك اصبحت الاتفاقيات الدولية المناطة بحماية البيئة تمثل جانبا من جوانب القانون الدولي، ويكاد عددها لا يحصى وخاصة منها التي تعقد بين الدول على المستوى الإقليمي. وفي العقود الأخيرة من القرن العشرين تزايد الاهتمام بموضوع المسؤولية البيئية، حيث سعت دول العالم إلى محاولة الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية المتاحة دون الإضرار بالبيئة، وقد حظيت المحاسبة عن المسؤولية البيئية الكثير من الاهتمام من قبل العديد من المنظمات والهيئات الدولية، باعتبارها مصدر للمعلومات اللازمة لتحقيق ما يسمى بالتنمية المستدامة، وكذلك باعتبارها العنصر الرئيس المؤثر في إعداد وتخطيط سياسات التنمية الاقتصادية، وأيضًا لتأثير معدلات التنمية التي ترغب كل دولة من دول العالم تحقيقها في مستوى جودة البيئة، وأيضًا في تحديد الحجم المتاح من الموارد الطبيعية في هذه الدول. فالفكر المحاسبي اهتم بالإفصاح عن المعلومات المالية بشكل عام والمعلومات البيئية بشكل خاص للشركات الصناعية التي لأنشطتها تأثيرات سلبية على البيئة، وذلك خاصة في ظل تنامي الوعي البيئي لدى الشعوب بصفة عامة ومستخدمي المعلومات المحاسبية بصفة خاصة.

ان المحاسبة كنظام يستهدف معالجة البيانات لإنتاج معلومات مالية، وإيصالها من خلال التقارير والقوائم المالية والتي تعد من واقع البيانات اليومية الفعلية، يتم إيصالها لعدة مستفيدين بالشكل مناسب والوقت المناسب وبدقة متناهية وبأقل تكلفة ممكنة مثل الملاك، المصارف، الضرائب، الإدارة، المستثمرين، العملاء، الدائنين الحاليين والمتوقعون، مؤسسات الدولة، النقابات والاتحادات، منظمات حماية البيئة. ويعتمد المستفيدون على المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراراتهم التي تتعلق غالبًا بعملية تخصيص الموارد النادرة على الاستخدامات الأكثر كفاءة. ونتيجة لغياب المعايير والقوانين والتشريعات بالدولة البيئية التي تلزم الشركات الصناعية بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية البيئية، وانطلاقًا مما سبق جاءت هذه الدراسة لتوضح ما للمعلومات المحاسبية البيئية من أثر على جودة القوائم المالية.

2- إشكالية الدراسة:

يعد مبدأ الإفصاح أحد أهم المبادئ المحاسبية، ولقد حظي موضوع الإفصاح البيئي الذي يعد جزءًا من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية باهتمام كبير منذ عام 1990 (Islam et al.2005)، ويرى (Peters & Romi) بأن الوكالات الأخلاقية والإنسانية تدعو بإلحاح إلى التوقف عن حجب المعلومات البيئية وتسعى إلى إقناع المنظمات بمناقشة التكاليف المتوقعة وفوائد الإفصاح عن المعلومات البيئية في تقاريرها المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم الإفصاح عن المعلومات البيئية يمكن أن يكشف عن خروج الإجراءات الإدارية عن معايير السلوك المهني، وعلى الرغم من أن الإفصاح البيئي كان موضوع بحث أكاديمي مهم لأكثر من ثلاثة عقود إلا أن غالبية الدراسات السابقة كانت في الدول المتقدمة، في مقابل ذلك نجد أبحاث أقل في البلدان النامية، ويركز الباحث المختلفون على فجوة المعرفة في البلدان غير المتقدمة ويطلبون المزيد من الدراسات في البلدان النامية عن الإفصاح البيئي (Babiak & Trendafilova, 2011؛ Carreira. et. al, 2015؛ Belal & Cooper, 2011).

وليبيا كبلد نام يعاني من ممارسات حجب الإفصاح البيئي حيث لم تقم المؤسسات على مختلف أحجامها بتطبيق الإفصاح البيئي في تقاريرها، ولم يعثر على أي دليل يتعلق بممارسات الإفصاح البيئي لا من حيث كميتها ولا من حيث جودتها في ليبيا. إلى جانب العمل القليل الذي تم إنجازه في البلاد فقد أشار عدد قليل من المشاركين إلى أن الشركات الليبية لا تلبّي الاحتياجات المتصورة لمستخدمي المعلومات فيما يتعلق بالإفصاح البيئي (Naser et al, 2006)، ومن جهة أخرى فإن الإفصاح البيئي يتطلب تطوير أنظمة إدارية بيئية لدعمه، لكن المديرين الليبيين غير مؤهلين للتعامل مع القضايا البيئية، بالإضافة إلى ذلك تركز الشركات على زيادة أرباحها على حساب البيئة حيث لا يوجد الكثير من الاهتمام بالقضايا البيئية والإفصاح عنها فعلى الرغم من وجود بعض القوانين واللوائح البيئية في ليبيا، إلا أن الشركات سواء كانت محلية أو دولية لم تكشف عن معلومات كافية خاصة مع غياب المتابعة من الجهات ذات العلاقة. وبذلك أصبحت هناك حاجة لفرض اللوائح القانونية لتشجيع الشركات المحلية على البدء في ممارسة الإفصاح البيئي (Aldrugi & Abdo, 2014)، وكنتيجة للاهتمام المتزايد من قبل الدول المتقدمة والنامية بموضوع الإفصاح البيئي أصبح من الأهمية بمكان إعطاء هذا الموضوع حقه من قبل الباحثين والاكاديميين في ليبيا وإثرائه بالبحوث والدراسات، وعليه جاءت هذه الدراسة لبحث أثر الإفصاح البيئي على جودة القوائم المالية بشركات الإسمنت الليبية **ولتحقيق** ذلك فإنها تسعى للإجابة على التساؤل التالي:

التساؤل الرئيس:

هل التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي لها تأثير على جودة القوائم المالية بشركات الإسمنت الليبية؟

وحتى يمكن الإجابة على هذا التساؤل فقد تم اشتقاق التساؤلات الفرعية التالية:

- هل التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي لها تأثير على موثوقية القوائم المالية بشركات الإسمنت الليبية؟

- هل التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي لها تأثير على ملاءمة القوائم المالية بشركات الإسمنت الليبية؟

- هل التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي لها تأثير على قابلية القوائم المالية للمقارنة بشركات الإسمنت الليبية؟

- هل التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي لها تأثير على قابلية القوائم المالية للفهم بشركات الإسمنت الليبية؟

3- هدف الدراسة:

يتمثل هدف الدراسة الرئيس بعد أسئلة الدراسة أعلاه، التعرف على أثر التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي على جودة القوائم المالية بشركات الإسمنت الليبية، وهذه الدراسة من الممكن أن تسهم في تطوير الإفصاح البيئي والذي من الممكن أن يدعم تحقيق التنمية المستدامة.

4- أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من النقاط التالية:

– ان هناك طلبا متزايدا من جانب مستخدمي القوائم المالية للحصول على معلومات ملائمة عن التلوث البيئي الناتج عن أنشطة شركات صناعة الإسمنت الليبية، الامر الذي يتطلب معه ضرورة الإفصاح عن المعلومات البيئية ذات الصلة بأنشطة الشركات بما يتمشى مع التشريعات البيئية.

– تساعد نتائج الدراسة الحكومات والهيئات المحاسبية المستقلة لوضع السياسات والمعايير التي من شأنها تطوير الإفصاح البيئي في المستقبل.

– يمكن لشركات الإسمنت الليبية الاستفادة من نتائج هذه الدراسة للتنفيذ المستقبلي للإجراءات الضرورية التي يمكن أن تعزز الإفصاح البيئي.

– تقدم هذه الدراسة أفكاراً لإجراء المزيد من الدراسات في مجال البيئة.

5- فرضيات الدراسة:

يسعى الباحث الى تحقيق أهداف هذه الدراسة والإجابة على اسئلتها من خلال اختبار الفرضية الآتية:

الفرضية الرئيسية:

Ha: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للتشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي على جودة القوائم المالية بشركات الإسمنت الليبية.

وحتى يمكن اختبار مدى صحة هذا الفرض فقد تم اشتقاق الفروض الفرعية التالية:

Ha₁: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للتشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي على موثوقية القوائم المالية بشركات الإسمنت الليبية.

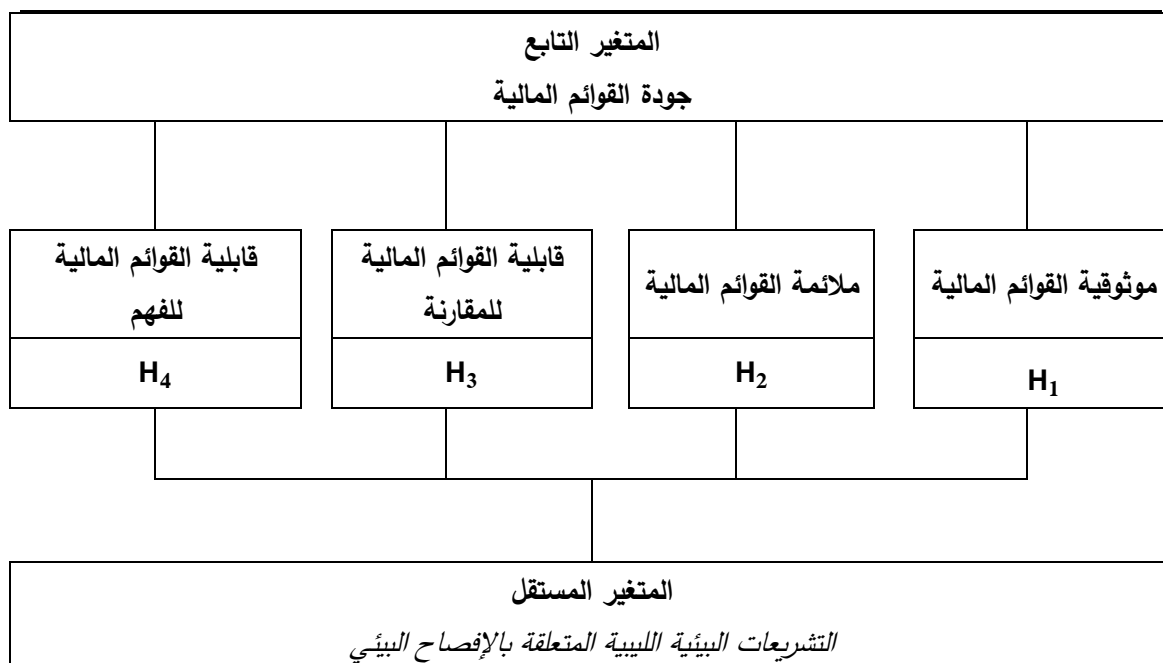
Ha₂: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للتشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي على ملاءمة القوائم المالية بشركات الإسمنت الليبية.

Ha₃: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للتشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي على قابلية القوائم المالية للمقارنة بشركات الإسمنت الليبية.

Ha₄: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للتشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي على قابلية فهم القوائم المالية للفهم بشركات الإسمنت الليبية.

6- نموذج متغيرات الدراسة:

تم الربط بين متغيرات الدراسة بناءً على الاطار النظري والدراسات السابقة، ومشكلة الدراسة وفيما يلي نموذج الدراسة:



الشكل رقم (1): نموذج متغيرات الدراسة

7- حدود الدراسة:

من أجل الإلمام بإشكالية الدراسة وفهم جوانبها المختلفة تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

7-1 **الحدود الموضوعية:** أقتصر الباحث في دراسته على معرفة أثر التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي على جودة القوائم المالية بشركات الإسمنت الليبية.

7-2 **الحدود المكانية:** توجهت هذه الدراسة إلى قياس أثر التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي على جودة القوائم المالية بشركات الإسمنت الليبية التي انحصرت في مجتمع الدراسة فيها والتي يتمحور أساس نشاطها في الحدود الجغرافية للدولة الليبية، وشملت المنطقة الغربية والوسطى والشرقية.

7-3 **الحدود الزمنية:** تم إجراء هذه الدراسة خلال الفترة الواقعة ما بين (يونيو 2021م إلى أكتوبر 2021م).

7-4 **الحدود البشرية:** تستند هذه الدراسة على آراء وإجابات المالىين والمراجعين الداخليين العاملين بشركات الإسمنت الليبية.

8- الدراسات السابقة:

إن المتتبع لأدبيات المحاسبة، يلاحظ وجود العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المحاسبة البيئية للشركات وخاصة منها الناشطة في صناعات حساسة بيئياً في دول العالم عموماً والدول العربية خصوصاً، إلا إن هناك شحاً في الدراسات البيئية التي قامت بتناول هذا الموضوع خصوصاً في دراسة التشريعات البيئية وأثرها على جودة القوائم المالية بالشركات الصناعية ذات التأثير السلبي على البيئة، حيث تعتبر صناعة الإسمنت من الصناعات الملوثة للبيئة، وسوف يتم تناول بعض هذه الدراسات وهي:

دراسة قامت بها (عبير بكري، 2021م) وهدفت إلى التعرف على واقع استخدام المحاسبة البيئية لمعرفة مدى اهتمام المنشآت التجارية وأيضاً التعرف على الصعوبات والمعوقات التي تواجهها المنشآت التجارية عند تطبيق المحاسبة

البيئية. ولتحقيق اهداف الدراسة اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات واستخلاص النتائج، وذلك باعتماد الباحثة أداة الاستبانة وتم تصميمها إلكترونية وتوزيعها على مجموعة من المحاسبين. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تفصح المنشآت قيد الدراسة عن الاجراءات والسياسات المتبعة للحفاظ على البيئة، كما خلصت الدراسة إلى وجود تشريعات وقوانين تلزم المنشآت التجارية بقواعد ومعايير المحاسبة البيئية. وهدفت دراسة (Tarus J. Kipngetchi, 2020) إلى فحص تأثير السمات الخاصة بالشركة على الإفصاح المحاسبي البيئي في كينيا، ولتحقيق اهداف الدراسة اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات واستخلاص النتائج، وأعتمد الباحث اسلوب تحليل محتوى للتقارير السنوية والقوائم المالية لجميع الشركات المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية النيجيرية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أنه تركيز الملكية كان له تأثير سلبي على الإفصاح المحاسبي البيئي للشركات عينة الدراسة، كما خلصت الدراسة الشركات عينة الدراسة لا تقوم بالإفصاح عن ادائها البيئي. وفي ذات الاتجاه هدفت دراسة (الغولي، 2019) إلى دراسة الإفصاح عن المعلومات البيئية للشركات في التشريعات البيئية والتشريعات الأخرى، والفكر المحاسبي، مع تقديم دليل من الواقع المصري حول الإفصاح عن المعلومات البيئية، ولتحقيق اهداف الدراسة اعتمدت الدراسة المنهج الاستنباطي لاستعراض وتحليل أهم الدراسات التي تناولت موضوع الإفصاح عن المعلومات البيئية وأهم التشريعات البيئية والتشريعات الأخرى التي تتعلق بحماية البيئة، وذلك باعتماد الباحثة أسلوب تحليل المحتوى لتحليل المعلومات الواردة بالتقارير والقوائم المالية السنوية لسنة 2017م لعينة (23) شركة من الشركات غير المالية المسجلة في البورصة المصرية وتعمل في خمسة قطاعات اقتصادية متنوعة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود اختلاف في عناصر الإفصاح عن المعلومات البيئية في البيئة المصرية، وانه هناك اهتمام من المشرع المصري بالإجراءات التي يجب ان تتخذها الشركات لحماية البيئة وعملية الإفصاح البيئي. كما هدفت دراسة (الشيخي واخرون، 2019) إلى التعرف على هذه المقومات وإلى مدى توافرها في شركات صناعة الإسمنت العاملة في البيئتين الليبية والمصرية كمؤشر مقبول إلى حدا ما للتعرف على مدى توافرها في باقي الدول النامية، وذلك عبر التعرف على مدى توافر الوعي البيئي لدى الادارة العليا لهذه الشركات والتعرف على مدى توفر الكفاءات والخبرات في مجال البيئة ومدى توفر القوانين والتشريعات البيئية في كل من دولة ليبيا ومصر، ولتحقيق اهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الاستنباطي الاستقرائي لتحليل البيانات واستخلاص النتائج، ويتكون مجتمع الدراسة من مدراء ورؤساء الاقسام والمحاسبين في الادارة العليا وادارة التكاليف والمالية في شركات إسمنت العاملة في كل من دولة مصر وليبيا، استخدم الباحث أداة الاستبانة في جمع المعلومات وتم تصميمها وتوزيعها على عينة الدراسة المتكونة من ثلاث شركات إسمنت من مصر وليبيا، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، إلى توفر مقومات تطبيق محاسبة التكاليف البيئية في شركات الإسمنت العاملة كل من ليبيا ومصر، وهو يعد مؤشر مقبول إلى حدا ما على توفر هذه المقومات في شركات الإسمنت العاملة في باقي الدول النامية. اما (الجعفري وبلق، 2019) فهدفتم إلى معرفة مدى تطبيق الشركات النفطية الليبية للمحاسبة البيئية، وتحديد أساليب القياس المحاسبي عن التكاليف البيئية وكيفية الإفصاح عنها، ولتحقيق اهداف الدراسة اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات واستخلاص النتائج، وذلك باعتماد الباحث أداة الاستبانة في جمع المعلومات وتم تصميمها وتوزيعها على المحاسبين العاملين بالإدارة المالية بشركة الهروج النفطية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنه هناك علاقة ايجابية لمستوى القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية على مستوى جودة المعلومات المحاسبية، وأنه توجد صعوبات تواجه الشركات الصناعية في قياس وتحليل التكاليف البيئية والإفصاح

عنها والمتمثلة في غياب الوعي البيئي لدى المسؤولين في الشركات الصناعية، وفي غياب المنافسة بين الشركات الصناعية على أساس الجوانب البيئية، غياب التشريعات المتعلقة بالبيئة والملزومة بعملية الإفصاح عن الاداء البيئي. وهدفت دراسة (Fatma Baalouch et al, 2019) الى دراسة تأثير العوامل المختلفة على جودة الافصاح عن المعلومات البيئية، ولتحقيق اهداف الدراسة اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات واستخلاص النتائج، وأستخدم الباحث البيانات الثانوية الطويلة من التقارير السنوية والقوائم المالية للشركات الفرنسية المدرجة في البورصة لفترة المالية من (2009) إلى (2014)، وتم جمع التقارير السنوية والمستقلة من الصفحات الرئيسية للشركات الفرنسية المدرجة في سوق الاوراق المالية، و استخدام الباحث أسلوب تحليل المحتوى لتحليل التقارير السنوية والقوائم المالية للشركات المدرجة في البورصة الفرنسية عينة الدراسة، وذلك لغرض اختبار ممارسات الافصاح عن المعلومات البيئية بفحص بنود وفئات الافصاح عن الاداء البيئي، وتتبنى الدراسة خمس سمات وهي الملائمة والحياد والوضوح وامكانية المقارنة وامكانية التحقق لقياس جودة الافصاح عن المعلومات البيئية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أنه هناك تأثير ايجابي للعوامل المختلفة على جودة الافصاح عن المعلومات البيئية. وكما هدفت دراسة (أبوستالة واخرون, 2019) الى التعرف على مدى التزام الشركة الأهلية لصناعة الإسمنت الليبية بالإفصاح المحاسبي البيئي، وكذلك معرفة المعوقات التي تحول دون قيام الشركة الأهلية لصناعة الإسمنت الليبية بالإفصاح المحاسبي البيئي، ولتحقيق اهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات واستخلاص النتائج، ويتكون مجتمع الدراسة من الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة لما لها تأثير سلبي على البيئة، واستخدم الباحث أسلوب دراسة تحليل المحتوى لجمع وتحديد وتصنيف البنود المتعلقة بالمعلومات البيئية من التقارير السنوية للشركة الأهلية للإسمنت المساهمة محل الدراسة من خلال اعتماد مقياس Wiseman، وكذلك من خلال المقابلة الشخصية وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، إن النظام المحاسبي المطبق في شركات صناعة الإسمنت الليبية لا يوفر أي مستوى من الإفصاح البيئي في تقاريره الختامية، وكذلك خلصت الدراسة إلى وجود معوقات تحول دون قيام الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة بالإفصاح عن أدائها البيئي أهمها سلوك الإدارة وعدم اهتمامها بالبيئة وكذلك غياب دور الجهات الرقابية والمنظمات التي لها اهتمام بالبيئة. وكذلك قام (Ming Li, et al, 2018) بدراسة ما اذا كانت المعلومات المحاسبية البيئية المفصحة عنها موثوقة وشاملة ومتوافقة مع القوانين والانظمة المعمول بها، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وأستخدم الباحث أسلوب تحليل المحتوى باتباع طريقة التقييم على اساس ارقام ضبابية مثلثة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: كلما ارتفعت قيمة التقييم الشامل ارتفعت جودة الإفصاح عن معلومات المحاسبة البيئية، وكذلك خلصت الدراسة إلى وجوب تعزيز الوعي البيئي للقوى العاملة لديها على وجه الخصوص إدارتها العليا. وقام (موسى, 2018) بدراسة دور القياس والإفصاح عن التكاليف البيئية في جودة المعلومات المحاسبية، وهدفت الدراسة الى اختبار العلاقة بين قياس التكاليف البيئية والافصاح عنها وجودة المعلومات المحاسبية، وكذلك هدفت الدراسة إلى قياس أثر الافصاح عن التكاليف البيئية على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية، والتعرف على أثر قياس التكاليف البيئية على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية، ولتحقيق اهداف الدراسة استخدم الباحثان المنهج الاستقرائي والاستنباطي والمنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات واستخلاص النتائج، ويتكون مجتمع الدراسة من المحاسبين والمراجعين والمدراء الماليين وبعض التخصصات الاخرى التي لها علاقة بموضوع الدراسة،، ونظراً لكبر حجم العينة فقد اختيرت عينة عشوائية من المنشآت الصناعية السودانية محل الدراسة، واستخدم الباحث أداة الاستبانة في جمع المعلومات وتم تصميمها وتوزيعها على

عينة الدراسة والتي شملت (204) استبانة تم توزيعها، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، إلى وجود علاقة بين قياس التكاليف البيئية وجودة المعلومات المحاسبية، ووجود علاقة بين الإفصاح عن التكاليف البيئية وجودة المعلومات المحاسبية، ووجود ارتباط بين قياس التكاليف البيئية بالشركات وصحة وعدالة القوائم المالية، وايضاً اوضحت الدراسة ان الإفصاح عن التكاليف البيئية يجعل المعلومات المحاسبية قابلة للفهم والمقارنة، وان قياس التكاليف البيئية يسهم في زيادة الإفصاح والشفافية في المعلومات المحاسبية. وهناك دراسة (موسى واميدي، 2017) التي هدفت إلى التعرف على العلاقة بين الإفصاح عن التكاليف البيئية وجودة المعلومات المحاسبية، واختبار العلاقة بين الإفصاح عن التكاليف البيئية وجودة المعلومات المحاسبية، ولتحقيق اهداف الدراسة اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي الاستقرائي الوصفي التحليلي لتحليل البيانات واستخلاص النتائج، وأُعدت البحوث أداة الاستبانة في جمع المعلومات تم تصميمها وتوزيعها على المحاسبين العاملين بالإدارة المالية والمراجعين والمدراء الماليين وبعض التخصصات الأخرى من لهم علاقة بموضوع الدراسة في بعض الشركات الصناعية السودانية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة بين الإفصاح عن التكاليف البيئية وجودة المعلومات المحاسبية، وان الإفصاح عن التكاليف البيئية بالشركة يعكس صحة وعدالة القوائم المالية. وهدفت دراسة (حفاصة و فرحات، 2017) الى تسليط الضوء على دور القياس والإفصاح المحاسبي البيئي عن التكاليف البيئية في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية، وعرض محددات الإفصاح عنها في القوائم المالية، ولتحقيق اهداف الدراسة اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لاستقراء أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة لتحليل البيانات واستخلاص النتائج، استخدم الباحث أسلوب تحليل المحتوى من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة واستخلاص النتائج، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن اغلب المؤسسة الاقتصادية أصبحت على درجة من الوعي البيئي، وأن الإفصاح عن التكاليف البيئية وتحديدًا بدقة يؤدي الى سهولة تخصيصها وتحميلها على المنتج بشكل صحيح، وبالتالي الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة ومفيدة لمستخدميها في اتخاذ القرارات المناسبة. وقام (Abdullah & Azhar, 2016) بدراسة جودة الإفصاح البيئي في وسائل الاعلام المختلفة من قبل شركات النفط والغاز في البلدان النامية بهدف التحقق من جودة الإفصاح البيئي في وسائل الاعلام المختلفة عن شركات النفط والغاز في البلدان النامية لتحديد جودة الإفصاح البيئي، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الدراسة على منهجية البحث الكمي لتحليل البيانات واستخلاص النتائج، واعتمد وأستخدم الباحث البيانات الثانوية من التقارير السنوية المستقلة والمتعلقة بالبيئة للشركات عينة الدراسة من خلال أسلوب تحليل المحتوى لتحليل التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة، وكانت تقنية أخذ العينات العنقودية الاحتمالية ل (116) شركة نفط وغاز في (19) دولة نامية من الصفحات الرئيسية للشركات عينة الدراسة، وذلك لقياس جودة الإفصاح البيئي لسنة 2010م، وذلك لغرض اختبار ممارسات الإفصاح عن المعلومات البيئية بفحص بنود وفئات الإفصاح عن الاداء ل (42) بند، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن جودة الإفصاح البيئي لشركات عينة الدراسة مرتفعة نسبياً، ومقارنة بالدراسات السابقة فهذه الدراسة لها آثار مهمة في تعزيز ممارسات الإفصاح البيئي لشركات النفط والغاز في البلدان النامية. ودرس (محمد والغصين، 2016) أثر الإفصاح الاختياري عن المعلومات البيئية في ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية وتقويم الاداء البيئي في منظمات الأعمال السودانية، ولتحقيق اهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات واستخلاص النتائج، واعتمد الباحث أداة الاستبانة في جمع المعلومات وتم تصميمها وتوزيعها على مكاتب المراجعة العاملة بولاية الخرطوم. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الإفصاح الاختياري عن المعلومات البيئية في التقارير المالية بمنظمات الأعمال السودانية إلى

مصادقية معلومات التقارير المالية ويوفر معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات. واما دراسة (خزام, 2016) فهدفت إلى تحديد أهم الاثار البيئية الضارة المترتبة عن الشركات الصناعية, ومعرفة أهم الانشطة التي تمارسها في سبيل الحد من هذه الاثار, وبيان دور الإفصاح عن التكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية, ولتحقيق اهداف الدراسة اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي لتحليل البيانات واستخلاص النتائج, واعتمد الباحث أداة الاستبانة في جمع المعلومات وتم تصميمها وتوزيعها على كافة المحاسبين العاملين في الادارات المالية والاقسام المحاسبية بالشركات الصناعية والنفطية العاملة في المنطقة الغربية من ليبيا. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تنامي الوعي البيئي لدى المنظمات, وكذلك استخلصت الدراسة ان المنظمات تقوم بالحد الأدنى للمحافظة على البيئة تطبيقاً للقوانين والتشريعات, وان كل التكاليف المرتبطة بهذه الانشطة تدرج من ضمن تكاليف التشغيل. وكما قام (صالح, 2015م) بدراسة هدفت إلى بيان مستوى الوعي البيئي لدى ادارة الشركات الصناعية في سوق عمان المالي ودوره في تطبيق الإفصاح المحاسبي البيئي, وبيان مدى احتواء القوائم المالية للشركات الصناعية على معلومات محاسبية بيئية تساهم في اتخاذ القرارات المالية المناسبة, ولتحقيق اهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات واستخلاص النتائج, واستخدم الباحث أداة الاستبانة في جمع المعلومات وتم تصميمها وتوزيعها على كل العاملين بإدارة الشركات الصناعية في سوق عمان المالي والمستثمرين. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إلى أن هناك مستوى جيداً من الادراك لدى إدارة الشركات بالأمور البيئية, ولكن هناك تخوف من تطبيق الإفصاح المحاسبي البيئي وذلك إلى عدم التأكد من أهمية التطبيق والمنافع المترتبة عليه, وايضاً خلصت الدراسة لوجود تشريعات بيئية ولكن هناك قصورا كبير في تفعيل تلك التشريعات. وكما هدفت دراسة (Hamida, 2014) إلى تحديد كمية ونوع وطرق الإفصاح البيئي لليبي شركات المقاولات في تقاريرها السنوي, وفحص مدى التأثير الاجتماعي والبيئي والسياسي والتأثيرات الاقتصادية على CED, وكذلك هدفت الدراسة إلى تطوير إطار للإفصاح البيئي في صناعة البناء الليبية, ولتحقيق اهداف الدراسة اعتمدت الدراسة على منهجية متوسطة المدى بين البدني المرتبط بالمنهج الاستنتاجي والمناهج الأيديولوجية المرتبطة بالمنهج الاستقرائي, حيث تم الاعتماد تحليل المحتوى واجراء المقابلات, وأداة الاستبانة في جمع المعلومات وتم تصميمها وتوزيعها على عينة الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: كان مستوى الإفصاح البيئي لشركات المقاولات الليبية منخفضاً جداً, وهو يشير إلى أن الإفصاح لا يزال في مراحله الأولية, وأنه من المعوقات التي تحول دون الإفصاح عن المعلومات البيئية لعدم وجود تشريعات كافية تتعلق بالإفصاح البيئي في ليبيا و نقص المؤهلات الأكاديمية والخبرة العملية تؤثر سلبيًا على الإفصاح البيئي. وقدم (Elena Barbu, et, al, 2012) دراسة هدفت إلى دراسة فيما إذا كان اعتماد مجموعة واحدة من معايير المحاسبة مثل تضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) وتنسيق الممارسات المحاسبية داخل الدولة وعبر البلدان, ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات واستخلاص النتائج, من خلال اسلوب تحليل المحتوى للتقارير السنوية ل(35) شركة ألمانية و (41) شركة فرنسية و(117) شركة بريطانية من البلدان الأكبر تلويث للبيئة في الاتحاد الاوروبي وهي تمثل نسبة تراكمية تبلغ 43% من اجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري للفترة 2010م. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الشركات المقيمة في البلدان ذات القيود تقدم لوائح الإفصاح البيئي (مثل فرنسا والمملكة المتحدة) تقريراً أكثر عن البيئة, كما خلصت الدراسة إلى أن أكثر مما تفعله الشركات المقيمة في البلدان ذات اللوائح التنظيمية الضعيفة يشير هذا إلى أن اللوائح الوطنية تؤثر بشدة على تقارير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وكذلك في نفس الاتجاه قام (اسحاق, 2010) بدراسة أثر

الإفصاح الاجتماعي والبيئي على نوعية المعلومات المحاسبية للشركات الصناعية بالسودان، وهدفت إلى توضيح الإطار العام للمحاسبة الاجتماعية والبيئية، وبيان إبراز الخصائص الأساسية لجودة المعلومات الاجتماعية والبيئية من أجل زيادة منفعة المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالنسبة للمستخدم، والتعرف على المعوقات التي تحول دون قيام الشركات الصناعية السودانية بالإفصاح عن المعلومات الاجتماعية والبيئية في القوائم المالية المنشورة، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات واستخلاص النتائج، ويتكون مجتمع الدراسة من المالىين في الأقسام المالية والتكاليف التابع لعينة من الشركات الصناعية بالسودان، وأستخدم الباحث أداة الاستبانة في جمع المعلومات وتم تصميمها وتوزيعها على عينة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، استصدار قوانين وتشريعات ومعايير محاسبية من شأنه أن يساهم في حث الشركات الصناعية بالسودان على الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية والبيئية في قوائمها المالية المنشورة، كما خلصت الدراسة إلى اهتمام الشركات الصناعية في السودان بتعظيم الهدف الاقتصادي على الاجتماعي والبيئي، كما خلصت الدراسة إلى أن المعلومات الاجتماعية والبيئية تساهم في التحسين من قرارات المستفيدين من المعلومات الاجتماعية والبيئية في التعامل مع أنشطة المسؤولية الاجتماعية والبيئية محاسبياً.

9- الفجوة والإسهام العلمي لهذه الدراسة:

الغالبية العظمى من الدراسات في مجال المحاسبة البيئية ركزت على البلدان المتقدمة بينما أهملت البلدان النامية ومع ذلك، فإنه من الخطير والخطأ تطبيق نتائج هذه الدراسات على البلدان النامية نظراً لأن تطبيق المسؤولية البيئية يختلف من بلد إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر. وبذلك تساهم هذه الدراسة في الأدبيات المتعلقة بالإفصاح البيئي بالدول النامية وكذلك العلاقة بين التشريعات البيئية وجودة القوائم المالية، وهو تركيز لم يحظ باهتمام كبير من قبل الدراسات السابقة. على سبيل المثال لا يوجد دراسات متعلقة بالمنطقة العربية التي تركز على العلاقة بين التشريعات البيئية الإفصاح البيئي للشركات الصناعية وجودة القوائم المالية حسب علم الباحث. وهذه الدراسة هي أول دراسة معروفة في ليبيا لتقصي العلاقة بين التشريعات البيئية المتعلقة بالإفصاح البيئي وجودة القوائم المالية، وهكذا فإن هذه الدراسة تصيف أهمية المساهمة في مجموعة الأدبيات المتزايدة في منطقة البلدان النامية، وأخيراً من المتوقع أن تساعد هذه الدراسة الباحثين والمنظمات وأصحاب المصلحة في ليبيا أو الدول العربية ليدركوا تأثير التشريعات البيئية المتعلقة بالإفصاح البيئي على جودة القوائم المالية.

10- الإطار النظري للدراسة:

في هذا الجزء سيتم تناول مفهوم الإفصاح البيئي والتشريعات القانونية المتعلقة بالبيئة.

10-1 مفهوم الإفصاح البيئي:

ووجهات النظر عديدة بخصوص مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات البيئية الواجب توفيرها من المعلومات المالية المنشورة، ويأتي هذا التباين أساساً من اختلاف الأطراف ذات العلاقة، فالطرف المسؤول عن اعداد المعلومات المالية المنشورة وهي إدارة المؤسسة تختلف بطبيعة الحال عن نظرة من يعمل على مراجعة هذه المعلومات، وتختلف مع نظرة من يستخدم تلك البيانات من أفراد المجتمع (المستثمرون، والمحللون وغيرهم من الأطراف التي تستفيد من تلك المعلومات)، ولم يعد تركيز اهتمام الفكر المحاسبي على البيئة الداخلية للمؤسسة وإنما أصبح يشمل البيئة الخارجية والمرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر بالمعلومات التي تعرضها المؤسسة، بما تقوم

المؤسسة به من اجل الاهتمام بالبيئة.

اذ تم تعريف الإفصاح البيئي على أنه " العملية التي بمقتضاها يتم عرض المعلومات الخاصة بالالتزامات البيئية الناتجة عن ممارسة المنظمة لهذه الالتزامات حتى يتمكن أصحاب المصالح المختلفة من الحصول على المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة وتقييم الأداء. (منصور, 2021, ص253)

وعرف الإفصاح البيئي على أنه مجموعة من بنود المعلومات التي تتعلق بإداء وانشطة الادارة البيئية للمنشآت الاقتصادية والاثار المالية المرتبة عليها في الماضي والحاضر والمستقبل. (Deegan, 2009, p282)

10-2 التشريعات القانونية المتعلقة بالبيئة:

في الآونة الاخيرة تزايد الاهتمام بموضوع البيئة والمحافظة عليها وحمايتها من جميع الاثار السلبية الضارة من كل الحكومات في جميع انحاء العالم من خلال إصدار العديد من التشريعات التي يتصف بعضها بأنها قوانين مانعة والبعض الاخر ذات طبيعة علاجية.

ولأهمية حماية وتحسين البيئة والحفاظ على النظافة العامة سعت الدولة الليبية كباقي دول العالم فأولت اهتماماً كبيراً بشؤون البيئة إلى التقليل من الاضرار البيئية والمساهمة في تحسين البيئة، من خلال وضع السياسات العامة وإعداد الخطط والبرامج اللازمة لحماية البيئة ومكافحة التلوث وإصدار التشريعات والمعايير التي تتضمن الاجراءات الواجب اتباعها من قبل المؤسسات العاملة بليبيا المحلية منها والاجنبية، والمصانع والمعامل والافراد للمحافظة على البيئة، وذلك استناداً إلى المعايير والنشرات الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية المهتمة بشؤون البيئة، وفي هذا الشأن فقد حرصت الدولة على إنشاء لجان وهيئات بيئية تتولى العمل في تقييم الاداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية ومدى التزامها بالقوانين الصادرة بالخصوص، وبذلك اهتم المشرع الليبي بالجوانب البيئية وأنعكس ذلك في صدور العديد من القوانين التي تهتم بالمحافظة على البيئة وحمايتها وهي القانون رقم (5) لسنة 1982م في شأن حماية المراعي والغابات، ويسعى هذا القانون لحماية المراعي والغابات من خلال ايجاد مساحات كافية من المراعي والغابات الجيدة التي يتهيأ بموجبها بيئة مناسبة للحياة البرية والرعي، وما يعود من ذلك من فوائد على الاقتصاد والبيئة. القانون رقم (15) لسنة 1985م بشأن تنظيم الرعي حيث هدف هذا القانون إلى تنظيم حرفة الرعي بشكل لا يؤدي إلى الاخلال بتوازن مكونات المراعي أو الاضرار بغطائه النباتي أو بموارده الطبيعية. القانون رقم (2) لسنة 1982م في شأن تنظيم استعمال الاشعاعات المؤينة والوقاية من اخطارها، ويقصد بالإشعاعات المؤينة هي الاشعاعات المنبعثة من المواد ذات النشاط الاشعاعي، أو من المعدات أو الاجهزة كأشعة اكس أو رونتجين، وكذلك الاشعاعات المنطلقة من المفاعلات الذرية أو مولدات الاشعة السينية أو النظائر المشعة أو اي مصدر اشعاعي آخر تحدده اللائحة التنفيذية، ولخطورة هذا الاشعاعات شكلت لجنة من المختصين تتولى العمل على الوقاية من اخطارها وتمنح التراخيص اللازمة لاستعمالها إلى غير ذلك من الاجراءات (التقرير الوطني الاول للبيئة، 1999).

القانون رقم (7) لسنة 1982م في شأن الاحكام الخاصة بحماية البيئة، حيث حدد وبشكل واضح الإجراءات التنظيمية وإصدار التشريعات اللازمة لمواكبة التطور العلمي في كل ما يتعلق بقضايا البيئة من مختلف الجوانب، فقد تناولت تلك التشريعات بالشرح والإيضاح الجوانب القانونية المتعلقة بمعالجة الأثار والسلبيات والأخطار المترتبة على التلوث البيئي ووضع العقوبات الرادعة للمخالفين لتلك الأحكام، وفيما بعد تم إنشاء الهيئة العامة بموجب القرار رقم (363) لسنة 1429 هـ. ولعل ابرز الاختصاصات التي أوكلت إلى تلك الهيئة وفقاً لأحكام المادة الثالثة من

أنشأها هو حماية المحيط الذي يعيش به الانسان وجميع الكائنات الحية من التلوث, وقد تعرض القانون لتحديد الواجبات العامة للمحافظة على البيئة من التلوث وذلك في مجال حماية الهواء والبحار والثروة البحرية والمصادر المائية وحماية الحياة البرية والتربة والنباتات وإصحاح البيئة, وتناول القانون في الفصل الثاني حماية الهواء الجوي في المواد من (11) إلى (18) حيث ألزمت المادة (11) المؤسسات أو المصانع المحلية والجنبية التي تتبع منها ملوثات للهواء بعدم مخالفة القواعد والمعايير العلمية في حماية البيئة مع شمول ذلك السفن الرأسية في الميناء, واستثنت من هذه المادة المؤسسات والمصانع التي هي في مرحلة التشغيل التجريبي لمدة لا تتجاوز ستة اشهر وكذلك التي سوف تنشأ في المستقبل, وحيث نصت المادة (12) من القانون إلزام المصانع والمؤسسات باتباع القواعد والمعايير العلمية, والاحتفاظ بسجل لنوعية ومكونات وكمية الملوثات المطرودة وتقديمها إلى المركز الفني لحماية البيئة, والذي يجوز له وفقاً للمادة (13) من القانون أن يصدر لها التعليمات اللازمة بما فيها ادخال تغييرات على المبنى أو على طريقة التشغيل أو كيفية التخلص من الملوثات أو تغيير نوع الوقود المستعمل, ويجوز له ان يغلقها إذا تبث أن كمية الملوثات تتجاوز القواعد والمعايير المحددة (قانون 7, 1982).

القانون رقم (13) لسنة 1984م في شأن الاحكام الخاصة بالنظافة العامة, حيث ينص في مادته الثامنة على انه للجهة المختصة حق التفتيش على الجهات المنصوص عليها, والاشراف عليها في مجال حماية البيئة, ونص في مادته التاسعة للجهة المختصة جهاز يسمى الشرطة البيئية يقوم بمهام التفتيش البيئي, ويكون لأعضائه صفة المأمور الضبط القضائي أثناء ممارسة مهامهم وفقاً لقانون الاجراءات الجنائية, وذلك للجرائم التي ترتكب بحق البيئة ومخالفة لأحكام القانون رقم (15) بشأن المحافظة على البيئة وحمايتها, كما انه نص القانون في مادته الحادية عشر انه على كل مؤسسة اقتصادية أو مصنع أو معمل ينبعث عنه ملوثات ضارة بالبيئة الاحتفاظ بتسجيل نوعية وكمية هذه الملوثات المطرودة وتقديمها للجهة المختصة, ونص في مادته الثانية عشر, للجهة المختصة اصدار التعليمات اللازمة لأي مؤسسة أو مصنع أو معمل بإحداث تغييرات على المبنى الخاص بها أو طريقة التشغيل أو طريقة التخلص من الملوثات المحدثة في الهواء أو تغيير أو اغلاقه للمدة التي تراها اللجنة, وذلك إذا ثبت ان لها كمية الملوثات الهوائية المنبعثة تتجاوز القواعد والمعايير الصادرة.

وفي مادته الثالثة عشر نص على أن كل مؤسسة صناعية من المتوقع أن يقع بها حادث أو طاري خلال عمليات التشغيل تؤدي إلى انبعاث كمية من ملوثات الهواء العمل على اتخاذ الاجراءات الفورية في حالة وقوع الحادث أو الطاري, وذلك لإعادة المؤسسة إلى حالتها العادية قبل وقوع الحادث أو الطاري (قانون 13, 1982).

ومما سبق يتضح أنه رغم صدور العديد من القوانين والتشريعات البيئية الخاصة بالمحافظة على البيئة وحمايتها سالفة الذكر, إلا أنه لا يوجد في القوانين والتشريعات اي نصوص تلزم المؤسسات الاقتصادية والشركات المسببة للتلوث البيئي بالنشر الدوري لمصادر ومناطق التلوث واسبابه والتكاليف المحتملة لإزالته, لإعلام كل الاطراف المهتمة بمدى وفاء المؤسسات بمسؤولياتها البيئية, ومدى افصاحها عن معلوماتها الاجتماعية والبيئية, كما انها لم تتناول في نصوصها الحوافز لمن يقدمون خدمات معتبرة لحماية البيئة, مما يعد خلافاً في القوانين البيئية الليبية.

الإطار العملي للدراسة:

في هذا الجزء سيتم التطرق إلى الطرق الإحصائية التي تم استخدامها في الدراسة لتحليل البيانات المجمعة بواسطة استمارة الاستبانة الموزعة على المشاركين في الدراسة, كما سيتم عرض أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

1-11 منهجية الدراسة:

هي تلك الخطوات المتبعة في سبيل إجراء الدراسة الميدانية، والتي تم اتباعها من قبل الباحث لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، ولقد تم تحديد هذه الخطوات في الآتي:

لتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على أسلوبين من أساليب البحث العلمي وهما: الدراسة النظرية المنهج الوصفي وذلك بالاطلاع على المراجع والمصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة وذلك باللغتين العربية والانجليزية، والدوريات والمقالات العلمية، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بغرض تقديم إطار مفاهيمي نظري لمتغيرات الدراسة. والدراسة الميدانية اعتمد فيها الباحث على المنهج التحليلي، لتحليل أثر التشريعات المتعلقة بالإفصاح البيئي على جودة القوائم المالية، من خلال استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، ومن ثم إجراء الدراسة والتحليل والمعالجة واستخراج النتائج باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS. V22)، بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة بأسرع وقت وأكثر دقة.

2-11 مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في كافة الموظفون الماليين والمراجعين الداخليين في شركات الإسمنت الليبية والبالغ عددهم (90) فرداً، وقد جاء اختيار شركات قطاع الإسمنت بسبب أنها أحد الصناعات ذات التأثير السلبي على البيئة نظراً لانبعاث الغبار الذي تولده مصانعها، حيث تعتبر صناعة الإسمنت من الصناعات الملوثة للبيئة وخاصة الهواء سواء داخل بيئة العمل أو في البيئة المحيطة بمصانع الإسمنت لما تطرحه في الجو من غبار وانبعاثات غازية، ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة فإن الباحث اعتمد أسلوب المسح الشامل، حيث تم توزيع (90) استمارة، وذلك بإتباع طريق الاتصال المباشر للإجابة على جميع فقرات الاستبانة وتوضيح أي استفسار متعلق بالأسئلة المدرجة به لضمان الإجابة على جميع الأسئلة الموجودة في هذا الاستبانة، ولقد أستردها منها (83) استمارة صالحة للتحليل وبنسبة (90.22%)، وكما مبين في الجدول (1).

الجدول رقم (1): الاستثمارات الموزعة على أفراد مجتمع الدراسة

عدد الاستثمارات الموزعة	عدد الاستثمارات المفقودة	نسبة الاستثمارات المفقودة	عدد الاستثمارات الغير صالحة	نسبة الاستثمارات الغير صالحة	عدد الاستثمارات الصالحة	نسبة الاستثمارات الصالحة
90	7	7.78%	0	0%	83	90.22%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V.22).

يتضح من الجدول رقم (1) أن عدد الاستبانات الموزعة بلغت 90 استبانة وتم استرداد 83 استبانة خاضعة للتحليل وبنسبة 90.22% وتعتبر هذه النسبة ممتازة من الناحية الإحصائية وهي نسبة كافية لإجراء الاختبارات الإحصائية والحصول على نتائج تعمم على مجتمع الدراسة.

وللحصول على نتائج دقيقة وموثوقة فيما يتعلق بأثر التشريعات البيئية المتعلقة بالإفصاح البيئي على جودة القوائم المالية قام الباحث بتوزيع مجتمع الدراسة لتشمل المتغيرات الآتية:

- الأفراد وفق المؤهلات العلمية (دبلوم متوسط, دبلوم عالي, بكالوريوس, ماجستير, دكتوراه).
- الأفراد وفق التخصصات (محاسبة, ادارة أعمال, تمويل ومصارف, اقتصاد, أخرى).
- الأفراد وفق المسمى الوظيفي (مدير إدارة, رئيس قسم, موظف مالي).
- الأفراد وفق سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات, 5 إلى أقل من 10 سنوات, 10 إلى أقل من 15 سنة, 15 إلى أقل من 20 سنة, 20 سنة فأكثر).
- الافراد وفق المؤهلات المهنية (لا توجد , نقابة المحاسبين الليبيين, أخرى).
- الافراد وفق لحضور الدورات في مجال الأداء البيئي أو المحاسبة البيئية (لا توجد , واحدة, اثنان, ثلاثة, أكثر).
- الافراد وفق المتابعة للمعايير الدولية (معدومة, قليلة, متوسطة, على الأغلب, مستمرة).

11-3 تصميم أداة الدراسة

استخدم الباحث الاستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها. فكان السبب الرئيسي وراء اختيار استخدام الباحث الاستبانة في الدراسة دون غيرها من الدراسات التطبيقية الأخرى، كالجوء لتحليل المحتوى للقوائم المالية، هو أن المتغير الأساسي في الدراسة والمتمثل في أثر التشريعات البيئية المتعلقة بالإفصاح البيئي لا يمكن تقديره من الأرقام الواردة ضمن القوائم المالية أو من خلال الأرقام و التوضيحات المبينة في التقارير المالية، من هذا المنطلق يمكن القول أن استمارة الاستبانة هو أنسب طريقة من أجل قياس الأثر الذي يعود به الإفصاح البيئي في ضوء التشريعات البيئية على جودة القوائم المالية داخل شركات قطاع صناعة الإسمنت الليبية.

لقد تم تصميم الاستبانة بشكل مبدئي من خلال ما تم استخلاصه من الجانب النظري لهذه الدراسة، بحيث تم تقسيمه إلى عدة أجزاء وعرضها بصورتها الأولية على بعض المختصين كمحكمين حيث طلب منهم إبداء آرائهم حول فقرات الاستبانة لمعرفة مدى توافق الفقرات مع فرضيات الدراسة وإعادة صياغتها لتعطي المدلول المقصود منها، وقد روعي في إعداد الاستبانة وضوح الفقرات وسهولة الإجابة عليها، وبعدها تم تصميم استمارة الاستبانة في صورتها النهائية، واشتملت استمارة الاستبانة على بيان تم فيه تنويرهم بعنوان الدراسة والغرض من استمارة الاستبانة، وحيث تم تقسيم الاستبانة المستخدمة في هذه الدراسة إلى قسمين:

الجزء الاول: للحصول على معلومات عامة حول المستهدفين بالدراسة والمتمثلة (بالمؤهل العلمي، والتخصص، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة، والدورات في مجال الأداء البيئي أو المحاسبة البيئية، والمتابعة للمعايير الدولية). كما أشتمل الاستبانة على عدة محاور أساسية وهي كالآتي:-

1- المتغير المستقل (الإفصاح المحاسبي البيئي)

التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي، وتكون المحور من (12) فقرة.

2- المتغير التابع (جودة القوائم المالية)

- المحور الأول: الموثوقية، وتكون المحور من (7) فقرات.

- المحور الثاني: الملاءمة، وتكون المحور من (7) فقرات.

- المحور الثالث: القابلية للمقارنة، وتكون المحور من (6) فقرات.

- المحور الرابع: القابلية للفهم، وتكون المحور من (7) فقرات.

وتكونت الاستبانة من (39) فقرة، ما عدا البيانات الشخصية.

وقد استخدم الباحث الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد المجتمع للإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي ليكرت حيث تم إعطاء درجة واحدة للإجابة (معارض بشدة) ودرجتان للإجابة (معارض) وثلاث درجات للإجابة (محايد)، وأربع درجات للإجابة (موافق)، وخمس درجات للإجابة (موافق بشدة)، وقد تم تحديد درجة الموافقة لكل فقرة من فقرات الاستبانة ولكل محور من مقارنة قيمة متوسط الاستجابة المرجح مع طول فئة المقياس الخماسي، وحسب طول فئة المقياس (5-1 = 4) ثم قسمة على عدد الخلايا في المقياس للحصول على الطول المناسب للخلية (4 / 5 = 0.80) وتمت إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس لتحديد الحد الأقصى للخلية، وبالتالي فإن من 1 إلى 1.80 يمثل معارض بشدة ومن 1.81 إلى 2.60 يمثل معارض ومن 2.61 إلى 3.40 يمثل محايداً ومن 3.41 إلى 4.20 يمثل الموافقة، ومن 4.20 إلى 5 يمثل موافق بشدة.

الجدول رقم (2): ترميز بدائل الإجابة وطول فئة تحديد اتجاه الإجابة

الإيجابية	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
كما تم الحكم على متوسط إجابات المجتمع على بنود الاستبانة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي من خلال الآتي: طول الفئة = (درجة الإجابة العليا - درجة الإجابة الدنيا) ÷ عدد فئات المقياس طول الفئة = (5 - 1) ÷ 4 = 0.80 وبناءً عليه تكون الدرجات على النحو الآتي:					
المتوسط المرجح	(1.79 - 1)	(2.59 - 1.8)	(3.39 - 2.6)	(4.19 - 3.4)	(5 - 4.20)
الوزن النسبي %	(35.8 - 20)	(51.8 - 36)	(67.8 - 52)	(83.8 - 68)	(100 - 84)
درجة الموافقة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جداً

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V.22).

11-4 الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل:

لقد تم إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي بعد ترميزها، لإجراء العمليات الإحصائية اللازمة لتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي، الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية وذلك للإجابة على تساؤلات الدراسة أو التحقق من فرضياتها بمستوى معنوية (0.05) والذي يُعد مستوى مقبولاً في العلوم الاجتماعية والإنسانية بصورة عام (Uma 24, Sekaran, 2003, p)، وبما أننا نحتاج في بعض الأحيان إلى حساب بعض المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في وصف الظاهرة من حيث القيمة التي تتوسط القيم أو تنزع إليها القيم، ومن حيث التعرف على مدى تجانس القيم التي يأخذها المتغير، وأيضا ما إذا كان هناك قيم شاذة أم لا، والاعتماد على العرض البياني وحده لا يكفي، لذا فإننا بحاجة لعرض بعض المقاييس الإحصائية التي يمكن من خلالها التعرف على خصائص الظاهرة محل البحث، وكذلك إمكانية مقارنة ظاهرتين أو أكثر، ومن أهم هذه المقاييس، مقاييس النزعة المركزية والتشتت. وقد تم

استخدام الآتي:

11-4-1 أدوات الإحصاء الوصفي:

وذلك لوصف خصائص مفردات المجتمع من خلال تصنيف وتلخيص البيانات حتى يمكن فهمها وتفسيرها واستخلاص المعلومات منها، وتضمنت الآتي:

– **التوزيعات التكرارية:** لتحديد عدد التكرارات، والنسبة المئوية للتكرار التي تتحصل عليه كل إجابة، منسوبا إلى إجمالي التكرارات.

– **معامل ألفا كرونباخ :** يعد اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) أحد الاختبارات الإحصائية المهمة لتحليل البيانات، والتي ينبغي إجرائها قبل القيام بعمل تحليل للبيانات الإحصائية، وهو اختبار إحصائي يحدد فيما إذا كانت أسئلة الاستبانة صحيحة على أثر أجوبة مفردات المجتمع، حيث كلما كانت قيم معامل كرونباخ ألفا أكبر من (0.60) فذلك يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات ويزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها (البياتي، 2005، ص49).

– **التجزئة النصفية:** للتأكد من ثبات إجابات المستهدفين حول متغيرات الدراسة.

– **المتوسط الحسابي المرجح:** وهو المقياس الأوسع استخداما من مقاييس النزعة المركزية ويتم استخدامه لتحديد اتجاه الإجابة لكل فقرة من فقرات المقياس وفق مقياس التدرج الخماسي.

– **الانحراف المعياري:** يستخدم الانحراف المعياري لقياس تشتت الإجابات ومدى انحرافها عن متوسطها الحسابي.

– **معاملات الارتباط " بيرسون "** لقياس صدق فقرات ومحاور الاستبانة .

11-4-2 الأدوات المستخدمة في اختبار الفرضيات:

معامل الارتباط R: يستخدم لإيجاد العلاقة بين كل محور من محاور الاستبانة وإجماليه وكذلك العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل بالتشريعات البيئية المتعلقة بالإفصاح البيئي والمتغير التابع المتمثل بجودة القوائم المالية.

– **معامل الارتباط R^2 (معامل التحديد)** يستخدم لمعرفة قدرة النموذج على تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة الأساسية، يسمى أيضا معامل التفسير باعتباره مؤشراً إحصائياً يوضح مقدار ما يفسره المتغير المستقل من تغير في المتغير التابع (ابوزيد، 2010، ص379).

– **تباين الانحدار:** يستخدم لدراسة العلاقة بين المتغير المستقل (التشريعات البيئية المتعلقة بالإفصاح البيئي) والمتغير التابع (جودة القوائم المالية)، ويمكن التمييز بين الارتباط والانحدار بشكل أساسي في أن الارتباط يستخدم لتحديد قوة العلاقة بين متغيرين (ابوزيد، 2010، ص379).

11-4-3 صدق فقرات الاستبانة

وتم ذلك من خلال الآتي:

أ- **المتغير المستقل (التشريعات البيئية المتعلقة بالإفصاح البيئي)**

- صدق المحكمين

حيث إن صدق المحكمين يعد من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس والصدق يدل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وأن أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري الذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها. وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المحكمين المتخصصين في المحاسبة، وقد تم الأخذ في نظر الاعتبار جميع الملاحظات التي قدمت من قبل المحكمين.

- صدق الاتساق البنائي.

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الاستبانة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، حيث يبين الجدول رقم (3) ارتباط كل فقرة من فقرات الاستبانة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة ككل.

الجدول رقم (3): معامل الارتباط بين فقرات محور التشريعات البيئية المتعلقة بالإفصاح البيئي وإجمالي المحور

المحاور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية	النتيجة
التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي	12	**0.535	0.000	يوجد ارتباط دال احصائياً

** القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.01)

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (3) أن قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من 0.05 وهي دالة إحصائياً وتشير إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية لمتغير بين فقرات محور (التشريعات البيئية المتعلقة بالإفصاح البيئي) وإجمالي المحور وتثبت صدق الاتساق البنائي لهذا المتغير.

ب- المتغير التابع (جودة القوائم المالية)

- صدق المحكمين

لقد تم عرض فقرات مقياس جودة القوائم المالية على مجموعة من الخبراء المتخصصين في المحاسبة للحكم على صلاحيتها. وقد تم الأخذ في نظر الاعتبار جميع الملاحظات التي قدمت من قبل المحكمين.

- صدق الاتساق البنائي

الجدول رقم (4): معامل الارتباط بين محاور المتغير التابع (جودة القوائم المالية)

المحاور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية	النتيجة
الموثوقية	7	**0.857	0.000	يوجد ارتباط دال احصائياً
الملاءمة	7	**0.914	0.000	يوجد ارتباط دال احصائياً
قابلية المقارنة	6	**0.921	0.000	يوجد ارتباط دال احصائياً
قابلية الفهم	7	**0.835	0.000	يوجد ارتباط دال احصائياً

** القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.01)

لقد بينت النتائج في الجدول رقم (4) أن قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من 0.05 وهي دالة إحصائياً وتشير إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل محور من محاور المتغير التابع (جودة القوائم المالية) وإجماليه وتثبت صدق الاتساق البنائي لهذا المتغير.

– صدق الاتساق البنائي لإجمالي الاستبانة

الجدول رقم (5): معامل الارتباط بين محاور الدراسة

المحاور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية	النتيجة
القوانين والتشريعات البيئية اللببية المتعلقة بالإفصاح البيئي	12	**0.395	0.000	يوجد ارتباط دال احصائياً
الموثوقية	7	**0.799	0.000	يوجد ارتباط دال احصائياً
الملاءمة	7	**0.694	0.000	يوجد ارتباط دال احصائياً
قابلية المقارنة	6	**0.728	0.000	يوجد ارتباط دال احصائياً
قابلية الفهم	7	**0.638	0.000	يوجد ارتباط دال احصائياً

** القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.01)

لقد بينت النتائج في الجدول (5) أن قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من 0.05 وهي دالة إحصائياً وتشير إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل محور من محاور الاستبانة وإجمالي الاستبانة وتثبت صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة.

11-4-6 الثبات:

– **معامل ألفا كرونباخ:** وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الأفراد أنفسهم، وتم حساب الثبات عن طريق معامل ألفا كرونباخ، حيث إن معامل ألفا يزيدنا بتقدير جيد في أغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وأن قيمة معامل ألفا للثبات تعد مقبولة إذا كانت (0.6) وأقل من ذلك تكون منخفضة (Uma Sekaran, 2003, p311)، ولاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام الاستمارات البالغ عددها (83) استمارة، وقد تراوحت قيم معال الثبات ما بين (0.847) إلى (0.954)، وبلغ معامل الثبات لإجمالي الاستبانة بهذه الطريقة (0.938)، وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

الجدول رقم (6): معامل الفاكرونباخ للثبات

المحاور	عدد الفقرات	معامل الارتباط
التشريعات البيئية اللببية المتعلقة بالإفصاح البيئي	12	0.954
الموثوقية	7	0.931
الملاءمة	7	0.939
قابلية المقارنة	6	0.847
قابلية الفهم	7	0.857
إجمالي الاستبيان	39	0.938

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V.22).

- التجزئة النصفية

تقوم فكرة التجزئة النصفية على أساس قسمة فقرات المقياس إلى نصفين متجانسين ولغرض حساب الثبات وفق هذه الطريقة، تم استخدام الاستمارات والبالغ عددها (83) استمارة، وتم تقسيم فقرات كل محور إلى نصفين يضم الأول الفقرات الزوجية ويضم الثاني الفقرات الفردية، وتم استخراج معامل ارتباط بيرسون بين درجات النصفين لجميع المحاور فكانت قيم معامل الارتباط جميعها دالة إحصائياً حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من 0.05.

كما تم استخدام معادلة سبيرمان براون التصحيحية في حساب الثبات وهي (النعيمي وآخرون، 2009، ص 173-175):

$$R = \frac{2r}{1+r}$$

وقد كانت قيم معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية جميعها أكبر من (0.6)، وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في اعتماد تصميم أداة الدراسة.

حيث إن R معامل سبيرمان براون ، r معامل ارتباط بيرسون ويحسب من العلاقة

$$r = \frac{n \sum xy - \sum x \sum y}{\sqrt{(n \sum x^2 - (\sum x)^2)(n \sum y^2 - (\sum y)^2)}}$$

x , y تمثل قيم الظاهرتين.

الجدول رقم (7): الثبات بطريقة التجزئة النصفية لكل محور وإجمالي الاستبانة

معامل الثبات (سبيرمان براون التصحيحية)	معامل الارتباط بين الفقرات الفردية والزوجية	عدد الفقرات	المحور
0.933	0.874	12	التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي
0.914	0.841	7	الموثوقية
0.899	0.816	7	الملاءمة
0.713	0.554	6	قابلية المقارنة
0.862	0.757	7	قابلية الفهم
0.728	0.572	39	إجمالي الاستبيان

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V.22).

بينت النتائج في الجدول رقم (7) إن قيم معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية تراوحت ما بين (0.713) إلى (0.933)، وإجمالي الاستبانة بهذه الطريقة (0.728) وهي معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

11-5 الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية

نتناول فيما يلي خصائص المستجوبين لمجتمع الدراسة من حيث المؤهل العلمي، التخصص، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، الدورات في مجال الأداء البيئي أو المحاسبة البيئية، المتابعة للمعايير الدولية.

جدول رقم (8) توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب المتغيرات الشخصية

النسبة المئوية	التردد	البيانات الشخصية	
8.4%	7	دبلوم متوسط	المؤهل
18.1%	15	دبلوم عالي	
69.9%	58	بكالوريوس	
3.6%	3	ماجستير	
81.9%	68	محاسبة	التخصص
8.4%	7	إدارة أعمال	
1.2%	1	تمويل ومصارف	
8.4%	7	اقتصاد	
2.4%	2	مدير إدارة	المسمى الوظيفي
13.3%	11	رئيس قسم	
84.3%	70	موظف مالي	
3.61%	3	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
13.25%	11	من 5 إلى 10 سنوات	
8.43%	7	من 11 إلى 15 سنة	
74.69%	62	أكثر من 15 سنة	المشاركة في ورشة أو دورات أو مؤتمرات أو ندوات علمية في مجال المحاسبة البيئية.
39.75%	33	نعم	
60.24%	50	لا	المتابعة للمعايير الدولية
27.7%	23	معدومة	
30.1%	25	قليلة	
34.9%	29	متوسطة	
4.8%	4	على الاغلب	
2.4%	2	مستمرة	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V. 22).

يتضح من الجدول رقم (8) أعلاه أنّ هناك تنوعاً في المؤهلات العلمية، حيث أنّ معظم أفراد المجتمع هم من حملة الشهادات العليا حيث أنّ 58 فرداً يشكلون ما نسبته 69.9% من أفراد المجتمع هم من حملة شهادة بكالوريوس، وأنّ 15 فرداً يشكلون ما نسبته 18.1% من أفراد مجتمع الدراسة يحملون مؤهل الدبلوم العالي، وأنّ 7 أفراد يشكلون ما نسبته 8.4% من أفراد مجتمع الدراسة يحملون مؤهل دبلوم متوسط، وأنّ 3 أفراد يشكلون ما نسبته 3.6% من أفراد مجتمع الدراسة يحملون مؤهل ماجستير، وهذا مدلول إيجابي على أنّ أفراد مجتمع الدراسة يتمتعون بمؤهلات علمية عالية تساعد على فهم أسئلة الاستبانة، كما يتضح أنّ ذوي تخصص المحاسبة هم من يشكلون النسبة العظمى من أفراد المجتمع حيث كان 68 فرداً يشكلون ما نسبته 81.91%، وأنّ 7 فرداً يشكلون ما نسبته 8.4% من أفراد مجتمع الدراسة ذوي تخصص إدارة أعمال، وأنّ 7 فرداً يشكلون ما نسبته 8.4% من أفراد مجتمع الدراسة من ذوي تخصص اقتصاد، وأنّ فرداً واحداً يشكل ما نسبته 1.2% من أفراد مجتمع الدراسة من ذوي تخصص تمويل

ومصارف، وهذه النسب تعزز من قدرة الافراد على الإجابة بكل مصداقية على فقرات الاستبانة ، ومما تقدم يبين إن الغالبية العظمى من المستجيبين ما يقرب من 81.9% كانت لديهم مؤهلات محاسبية، وبالتالي من المعقول أن نفترض أن المستجيبين فهموا القضايا تحت التحقيق وتمكنوا من إبداء رأي مستنير، وتبين إن مستهدفين اثنان وما نسبته 2.4% كانوا مديرا إدارة، و 11 مستهدفاً وما نسبته 13.3% كانوا رؤساء أقسام و 70 مستهدفاً وما نسبته 84.3% كانوا من الموظفين الماليين، مما سبق يتبين التنوع في الوظائف، مما يدل على شمول المجتمع على أكثر من فئة تشير إلى التعدد في وجهات النظر حول موضوع الدراسة، أمّا بالنسبة لسنوات الخبرة يتضح أن 62 فرداً يشكلون ما نسبته 74.69% تتراوح خبراتهم لأكثر من 15 سنة، وأن 11 فرداً آخرين يشكلون مانسبته 13.25% تتراوح خبراتهم من 5 إلى 10 سنوات، وأن 7 افراد آخرين يشكلون ما نسبته 8.43% تتراوح خبراتهم من 11 إلى 15 سنة، وأن 3 افراد آخرين يشكلون ما نسبته 3.61% تتراوح خبراتهم لأكثر من 15 سنة، وأن 8 افراد آخرين يشكلون ما نسبته 11.26% خبراتهم أقل من 5 سنوات، ومما لاشك فيه أن الخبرات العلمية والعملية المتجمعة لدى افراد مجتمع الدراسة سوف تخدم أهداف الدراسة وتساعد الباحث في إنجاز الجانب التطبيقي بنجاح، وتتبع إيجاباً على البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها نظراً لخبرتهم المتراكمة في شركاتهم. كما يتضح أن 50 فرداً يشكلون ما نسبته 60.24% من مجتمع الدراسة لم يشاركوا في أي ورش أو دورات أو مؤتمرات في مجال المحاسبة البيئية، بينما 33 فرداً يشكلون ما نسبته 39.75% شاركوا في ورش ودورات ومؤتمرات في مجال المحاسبة البيئية. بينما أن 23 مستهدفاً وما نسبته 27.7% كانت متابعتهم معدومة للمعايير الدولية، و 25 مستهدفاً وما نسبته 30.1% كانت متابعتهم قليلة، و 29 مستهدفاً وما نسبته 34.9% كانت متابعتهم متوسطة، و 4 منهم وبنسبة بلغت 4.8% كانوا على الأغلب يتابعوا المعايير الدولية، ومستهدفان اثنان وبنسبة بلغت 2.4% يتابع المعايير الدولية باستمرار، ومما سبق يتبين إن الغالبية وبنسبة 57.8% كانت متابعتهم قليلة إلى معدومة، وهذا يعكس تأثيراً سلبياً على أدائهم، فمتابعة المعايير الدولية باستمرار أمر هام للتعرف على المعايير الحديثة في مجال المحاسبة والاستفادة منها وبحث إمكانية تطبيقها في البيئة الليبية.

11-6 الوصف الإحصائي لإجابات أفراد مجتمع الدراسة حسب المحاور:

لتحديد اتجاه الإجابة لكل فقرة وكل محور من محاور الدراسة تم الاعتماد على طول خلايا المقياس الخماسي، حيث تتم مقارنة قيمة متوسط الاستجابة المرجح مع طول خلايا المقياس المبينة في الجدول رقم (2) لتحديد درجة الموافقة لكل فقرة من فقرات الاستبانة وكل محور من محاوره.

11-6-1 المتغير المستقل (التشريعات البيئية المتعلقة بالإفصاح البيئي)

لتحديد اتجاه الإجابة لكل فقرة من المتغير المستقل تم الاعتماد على الآتي:

— محور التشريعات البيئية المتعلقة بالإفصاح البيئي.

يهدف هذا المحور إلى معرفة أبعاد التشريعات البيئية المتعلقة بالإفصاح البيئي. ولاختبار هذا المحور لابد من بيان اتجاه آراء افراد مجتمع الدراسة لكل فقرة من فقرات هذا المحور، يوضح الجدول التالي آراء أفراد مجتمع الدراسة تجاه المحور الاول:

الجدول رقم (9): التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لمحور

التشريعات البيئية المتعلقة بالإفصاح البيئي

درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	الفقرة
منخفضة	0.801	2.47	1	10	19	50	3	تتضمن التشريعات البيئية البيئية نصوصاً كافية للإفصاح عن المعلومات البيئية.
			1.2	12.0	22.9	60.2	3.6	
منخفضة	0.751	2.42	0	10	18	52	3	تلتزم التشريعات البيئية البيئية الشركات بالقيام بتطبيق الإفصاح المحاسبي عن معلوماتها البيئية.
			0	12.0	21.7	62.7	3.6	
منخفضة	0.770	2.54	1	10	23	48	1	تلتزم التشريعات البيئية الشركات على اعتماد أنظمة إنتاج أقل إضراراً بالبيئة.
			1.2	12.0	27.7	57.8	1.2	
منخفضة	0.697	2.31	0	6	19	53	5	يتم اتخاذ إجراءات قانونية بحق الشركات الصناعية عند عدم التزامها بالقوانين والتشريعات المتعلقة بالإفصاح البيئي.
			0	7.2	22.9	63.9	6.0	
منخفضة	0.668	2.28	1	4	15	60	3	تفرض التشريعات البيئية غرامات مالية على الشركة في حال مخالفتها للتشريعات المتعلقة بالإفصاح البيئي.
			1.2	4.8	18.1	72.3	3.6	
منخفضة	0.643	2.31	0	6	16	59	2	شهدت التشريعات البيئية تطوراً ساهم في الالتزام البيئي.
			0	7.2	19.3	71.1	2.4	
منخفضة	0.697	2.40	0	8	19	54	2	تلتزم التشريعات البيئية الشركات بتطبيق معايير محاسبية تتعلق بتطبيق الإفصاح المحاسبي البيئي.
			0	9.6	22.9	65.1	2.4	
منخفضة	0.705	2.51	1	7	25	50	0	تسهم التطورات في التشريعات البيئية في تطبيق الإفصاح المحاسبي البيئي.
			1.2	8.4	30.1	60.2	0	
منخفضة	0.751	2.42	1	7	21	51	3	وجود مخالفات قانونية ضد الشركة بسبب عدم قيامها بالإفصاح المحاسبي البيئي.
			1.2	8.4	25.3	61.4	3.6	
منخفضة	0.713	2.39	0	8	19	53	3	يتم اتخاذ إجراءات قانونية بحق الشركة عند عدم التزامها بتعليمات الإفصاح الواردة بالتشريعات والتي تخص مساهمة الشركة في حماية البيئة.
			0	9.6	22.9	63.9	3.6	
منخفضة	0.750	2.41	1	6	23	49	4	التشريعات البيئية البيئية كافية لتشجيع شركات صناعة الإسمنت على الإفصاح المحاسبي البيئي.
			1.2	7.2	27.7	59.0	4.8	
منخفضة	0.645	2.41	0	5	26	50	2	تتمتع العقوبات التي تتضمنها النصوص التشريعية المتعلقة بالبيئة بقوة الردع للشركات المخالفة للقوانين البيئية.
			0	6.0	31.3	60.2	2.4	

منخفضة	0.585	2.41	مستوى التشريعات البيئية البيئية المتعلقة بتطبيق الإفصاح البيئي				
--------	-------	------	--	--	--	--	--

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V.22).

من خلال نتائج الجدول رقم (9) تبين أن قيم المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد مجتمع الدراسة فيما يخص التشريعات البيئية المتعلقة بالإفصاح البيئي كانت سلبية، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (2.28) إلى (2.54)، وانحراف معياري تراوح ما بين (0.643) إلى (0.801)، وحسب البيانات في الجدول (2) فإن درجة الموافقة كانت منخفضة على جميع فقرات محور التشريعات البيئية المتعلقة بالإفصاح البيئي، مما يشير إلى وجود إتفاق وانسجام في آراء مجتمع الدراسة حول الفقرات المتعلقة بالتشريعات البيئية المتعلقة بالإفصاح البيئي، كما بينت النتائج في الجدول (9) أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور (2.41) وعند مقارنة هذه القيمة مع البيانات في الجدول (2) فإن مستوى التشريعات البيئية المتعلقة بالإفصاح البيئي كان منخفضاً.

11-6-2 المتغير التابع (جودة القوائم المالية)

لتحديد اتجاه الإجابة لكل فقرة وكل محور من محاور المتغير التابع تم الاعتماد على الآتي:

- محور الموثوقية:

تعلق هذا المحور بمستوى موثوقية القوائم المالية لشركات صناعة الإسمنت الليبية، وقد تضمن المحور (7) فقرة حاول الباحث من خلالها معرفة مستوى هذه الخاصية في القوائم المالية.

الجدول رقم (10): التوزيعات التكرارية لمحور الموثوقية

الدرجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط العرشي	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	الفقرة
مرتفعة	0.474	3.92	3	72	7	0	1	يتم التأكد من مصداقية القوائم المالية قبل نشرها
			3.6	86.7	8.4	0	1.2	
مرتفعة	0.622	3.75	2	62	17	0	2	قابلية المعلومات البيئية للتحقق تدعم ثقة مستخدمي القوائم المالية
			2.4	74.7	20.5	0	2.4	
مرتفعة	0.638	3.63	3	49	29	1	1	تتميز المعلومات البيئية التي تحتويها القوائم المالية بالدقة والخلو من الانحرافات والاطع الجوهري
			3.6	59.0	34.9	1.2	1.2	
مرتفعة	0.661	3.60	2	50	29	0	2	يحسن من نظرة المجتمع للشركة من خلال صدق تمثيل بياناتها البيئية
			2.4	60.2	34.9	0	2.4	
مرتفعة	0.680	3.60	2	51	27	1	2	المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية تعبر عن الوضع المالي والبيئي للشركة بدقة
			2.4	61.4	32.5	1.2	2.4	
مرتفعة	0.581	3.75	2	61	18	1	1	يتم إعداد وعرض القوائم المالية بالشركة لخدمة احتياجات جميع الأطراف
			2.4	73.5	21.7	1.2	1.2	
مرتفعة	0.673	3.64	2	54	24	1	2	تظهر المعلومات المحاسبية والبيئية في القوائم المالية بصورة حقيقية
			2.4	65.1	28.9	1.2	2.4	
مرتفعة	0.523	3.7	مستوى الموثوقية					

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V.22).

تظهر نتائج الجدول رقم (10) أن اتجاهات مجتمع الدراسة ايجابية حول جميع الفقرات فيما يخص الموثوقية، حيث

تراوحت قيم المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد مجتمع الدراسة المتعلقة بالموثوقية ما بين (3.6 إلى 3.92)، وانحراف معياري تراوح ما بين (0.474 إلى 0.680)، وحسب البيانات في الجدول (2) فإن درجة الموافقة كانت مرتفعة على جميع فقرات محور الموثوقية، والتي تؤكد رضا وموافقة جميع أفراد المجتمع حول الفقرات المتعلقة بالموثوقية، وبينت النتائج في الجدول (10) أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور (3.7) وعند مقارنة هذه القيمة مع البيانات في الجدول (3) فإن مستوى الموثوقية في القوائم المالية كان مرتفعاً، وهذا ما يؤكد الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة تقارب في الأجوبة من أفراد المجتمع حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.523) وهي نسبة تعتبر متوسطة.

– محور الملاءمة:

تعلق هذا المحور بمستوى ملاءمة القوائم المالية لشركات صناعة الإسمنت الليبية، وقد تضمن المحور (7) فقرة حاول الباحث من خلالها معرفة على آراء واتجاهات أفراد حول مستوى هذه الخاصية في القوائم المالية.

الجدول رقم (11): التوزيعات التكرارية لمحور الملاءمة

الفقرة	النسبة التكرار	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المرجع المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
توفر القوائم المالية معلومات بيئية تلائم المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية	ك	1	3	18	60	1	3.69	0.623	مرتفعة
	%	1.2	3.6	21.7	72.3	1.2			
تسهم المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية ببناء التوقعات والتنبؤات المستقبلية بالمخاطر البيئية	ك	1	2	19	59	2	3.71	0.615	مرتفعة
	%	1.2	2.4	22.9	71.1	2.4			
تتصف المعلومات المحاسبية البيئية التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات بالملاءمة من حيث التوقيت	ك	0	3	19	60	1	3.71	0.553	مرتفعة
	%	0	3.6	22.9	72.3	1.2			
تعبر المعلومات المحاسبية الواردة ضمن القوائم المالية بصدق عن الاحداث الخاصة بالشركة كما حدثت	ك	1	2	23	56	1	3.65	0.614	مرتفعة
	%	1.2	2.4	27.7	67.5	1.2			
يسهم النظام المحاسبي السليم والاجراءات الوقائية السليمة في حل المشكلات البيئية التي تواجه العمل	ك	0	3	19	60	1	3.71	0.553	مرتفعة
	%	0	3.6	22.9	72.3	1.2			
يتم تقديم المعلومات المحاسبية والبيئية بالشركة للمستخدمين عند الحاجة اليها	ك	1	3	23	55	1	3.63	0.638	مرتفعة
	%	1.2	3.6	27.7	66.3	1.2			
تلي المعلومات المحاسبية البيئية الواردة بالقوائم المالية بالشركة احتياجات جميع مستخدميها	ك	0	2	18	62	1	3.75	0.514	مرتفعة
	%	0	2.4	21.7	74.7	1.2			
مستوى الملاءمة									مرتفع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V.22).

من نتائج الجدول رقم (11) تبين أن اتجاهات مجتمع الدراسة ايجابية حول جميع الفقرات فيما يخص الملاءمة، حيث تراوحت قيم المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد مجتمع الدراسة المتعلقة بالملاءمة ما بين (3.63 إلى 3.75)، وانحراف معياري تراوح ما بين (0.514 إلى 0.638)، وحسب البيانات في الجدول (2) فإن درجة الموافقة كانت مرتفعة على جميع فقرات محور الملاءمة، مما يشير إلى وجود إتفاق وانسجام في آراء مجتمع الدراسة حول الفقرات المتعلقة بالملاءمة، وبينت النتائج في الجدول (11) أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور (3.69) وعند مقارنة هذه القيمة مع البيانات في الجدول (2) فإن مستوى الملاءمة في القوائم المالية كان مرتفعاً، وهذا ما يؤكد الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة تقارب في الأجوبة من أفراد المجتمع حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.504) وهي نسبة تعتبر متوسطة.

– محور قابلية المقارنة:

تعلق هذا المحور بمستوى قابلية القوائم المالية للمقارنة لشركات صناعة الإسمنت الليبية، وقد تضمن المحور (6) فقرة حاول الباحث من خلالها معرفة مستوى هذه الخاصية في القوائم المالية.

الجدول رقم (12): التوزيعات التكرارية لمحور قابلية المقارنة

الفقرة	التكرار والنسبة	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المرجع المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
يتم الالتزام بمبدأ الثبات في السياسات المحاسبية عند إعداد وعرض القوائم المالية للشركة	ك	0	1	15	64	3	3.83	0.489	مرتفعة
	%	0	1.2	18.1	77.1	3.6			
تهدف القوائم المالية بالشركة إلى توفير معلومات عن التغيرات في المركز المالي وأداء الشركة	ك	1	0	14	65	3	3.83	0.537	مرتفعة
	%	1.2	0	16.9	78.3	3.6			
تمتاز المعلومات المحاسبية البيئية الواردة بالقوائم المالية بقابليتها للقياس	ك	0	0	23	58	2	3.75	0.490	مرتفعة
	%	0	0	27.7	69.9	2.4			
توفر القوائم المالية معلومات محاسبية بيئية تسمح بإجراء مقارنات مع السنوات المالية السابقة أو شركات أخرى تعمل في نفس النشاط	ك	1	1	25	55	1	3.65	0.593	مرتفعة
	%	1.2	1.2	30.1	66.3	1.2			
تسهم المعلومات المحاسبية البيئية الواردة بالقوائم المالية في تقييم صحة القرارات السابقة وتقييم الأحداث السابقة	ك	0	0	23	59	1	3.73	0.471	مرتفعة
	%	0	0	27.7	71.1	1.2			
تسهم المعلومات المحاسبية البيئية بالشركة في تحديد البديل الأمثل لمتخذي القرار	ك	1	1	19	61	1	3.72	0.570	مرتفعة
	%	1.2	1.2	22.9	73.5	1.2			
مستوى قابلية المقارنة							3.75	0.397	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V.22).

تظهر نتائج الجدول رقم (12) أن اتجاهات مجتمع الدراسة ايجابية حول جميع الفقرات فيما يخص قابلية المقارنة، حيث تراوحت قيم المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد مجتمع الدراسة المتعلقة بقابلية المقارنة ما بين (3.65 إلى 3.83)، وانحراف معياري تراوح ما بين (0.471 إلى 0.593)، وحسب البيانات في الجدول (2) فإن درجة الموافقة كانت مرتفعة على جميع فقرات محور قابلية المقارنة، والتي تؤكد رضا وموافقة جميع افراد المجتمع حول الفقرات المتعلقة بقابلية المقارنة، وبينت النتائج في الجدول (12) أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور (3.75) وعند مقارنة هذه القيمة مع البيانات في الجدول (2) فإن مستوى قابلية المقارنة في القوائم المالية كان مرتفعاً، وهذا ما يؤكد الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة تقارب في الأجوبة من أفراد المجتمع حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.397) وهي نسبة تعتبر متوسطة.

– محور قابلية الفهم:

معرفة على آراء واتجاهات أفراد حول مستوى هذه الخاصية في القوائم المالية.

الجدول رقم (13): التوزيعات التكرارية لمحور قابلية الفهم

الفقرة	النسبة التكرار	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المرجع المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
يتم توضيح السياسات والاساليب المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية في الشركة بشكل مستمر	ك	1	1	17	60	4	3.78	0.606	مرتفعة
	%	1.2	1.2	20.5	72.3	4.8			
تكون المعلومات التي تحتويها القوائم المالية شاملة وغير ناقصة	ك	1	1	11	68	2	3.83	0.537	مرتفعة
	%	1.2	1.2	13.3	81.9	2.4			
يتم عرض المعلومات البيئية في القوائم المالية بشكل مفهوم خلال استخدام المصطلحات المتداولة	ك	2	1	21	56	3	3.69	0.679	مرتفعة
	%	2.4	1.2	25.3	67.5	3.6			
تتلاءم المعلومات البيئية المنشورة مع مستوى الفهم المحاسبي لمستخدمي القوائم المالية	ك	1	1	25	53	3	3.67	0.627	مرتفعة
	%	1.2	1.2	30.1	63.9	3.6			
تمتاز المعلومات المحاسبية والبيئية في الشركة بالوضوح والبساطة	ك	2	3	24	53	1	3.58	0.701	مرتفعة
	%	2.4	3.6	28.9	63.9	1.2			
المعلومات المحاسبية البيئية بالشركة تقلل حالة عدم التأكد لمستخدمي القوائم المالية	ك	1	2	21	57	2	3.69	0.623	مرتفعة
	%	1.2	2.4	25.3	68.7	2.4			
يساعد فهم القوائم المالية بالشركة في جعل اتخاذ القرار اكثر يسراً	ك	1	1	8	70	3	3.88	0.527	مرتفعة
	%	1.2	1.2	9.6	84.3	3.6			
مستوى قابلية الفهم									

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V.22).

من نتائج الجدول رقم (13) تبين أن اتجاهات مجتمع الدراسة ايجابية حول جميع الفقرات فيما يخص قابلية الفهم، حيث تراوحت قيم المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد مجتمع الدراسة المتعلقة بقابلية الفهم ما بين (3.58 إلى 3.88)، وانحراف معياري تراوح ما بين (0.527 إلى 0.701)، وحسب البيانات في الجدول (2) فإن درجة الموافقة

كانت مرتفعة على جميع فقرات محور قابلية الفهم، مما يشير إلى وجود إتفاق وانسجام في آراء مجتمع الدراسة حول الفقرات المتعلقة بقابلية الفهم، وبينت النتائج في الجدول (13) أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور (3.73) وعند مقارنة هذه القيمة مع البيانات في الجدول (2) فإن مستوى قابلية الفهم في القوائم المالية كان مرتفعاً، وهذا ما يؤكد الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة تقارب في الأجوبة من أفراد المجتمع حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.453) وهي نسبة تعتبر متوسطة.

– جودة القوائم المالية:

يهدف هذا المتغير لمعرفة مستوى جودة القوائم المالية، ولاختبار هذا المتغير لابد من بيان اتجاه آراء أفراد مجتمع الدراسة لكل فقرة من فقرات هذا المتغير، وفيما يلي جدول يوضح آراء أفراد مجتمع الدراسة عن فقرات هذا المتغير.

الجدول رقم (14): نتائج التحليل الوصفي لإجمالي جودة القوائم المالية

جودة القوائم المالية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى إجمالي القوائم المالية
مرتفع	3.72	0.415	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V.22).

ولتحديد مستوى جودة القوائم المالية في شركات صناعة الإسمنت الليبية، فإن النتائج في الجدول (14) أظهرت أن متوسط الاستجابة لإجمالي المحور يساوي (3.72) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.72)، وحسب البيانات في الجدول (2) فإن مستوى جودة القوائم المالية كان مرتفعاً، وهذا ما يؤكد الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة تقارب في الأجوبة من أفراد المجتمع حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.415) وهي نسبة تعتبر متوسطة.

11- 7 اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج:

في إطار ما تم توصل إليه من خلال مناقشة آراء واتجاهات أفراد مجتمع الدراسة في شركات الإسمنت قيد الدراسة، حول الإفصاح البيئي في ضوء التشريعات البيئية وأثره على جودة القوائم المالية، تأتي مرحلة اختبار فرضيات الدراسة الموضوعية مسبقاً، وهذا يهدف للتوصل إلى نتائج يتم على أساسها تقديم توصيات بخصوصها، تضمنت الفرضيات الموضوعية مجموعة من المتغيرات الأساسية في الدراسة، والتي تتعلق بالإفصاح البيئي في التشريعات البيئية وأثره على جودة القوائم، لذلك وفي سبيل اختبار هذه الفرضيات وتحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، تم استخدام ارتباط بيرسون لاختبار معنوية العلاقة بين التشريعات البيئية المتعلقة بالإفصاح البيئي وجودة القوائم المالية، فتكون العلاقة طردية إذا كانت قيمة معامل الارتباط موجبة وتكون عكسية إذا كانت قيمة معامل الارتباط سالبة، وتكون العلاقة (ذات دلالة إحصائية) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05، وتكون غير معنوية إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05.

ولتحديد أثر التشريعات البيئية المتعلقة بالإفصاح البيئي على جودة القوائم المالية، تم استخدام تباين الانحدار لبيان نسبة أثر المتغير المستقل على المتغير التابع عن طريق معامل التحديد، وسيتم التأكد من ذلك باستخدام تحليل المسار.

11- 7-1 عرض نتائج اختبار الفرضيات:

بعد القيام بعرض نتائج التحليل الوصفي لآراء أفراد المجتمع وإظهار الاتجاه العام لاستجابة الأفراد حول فقرات محور المتغير المستقل والمتغير التابع، سنقوم باختبار الفرضيات بناء على المعلومات التي تم تجميعها من خلال الاستبانة والاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS V.22) وذلك عند مستوى المعنوية ($a \leq 0.05$). ومن أجل اختبار الفرضية الرئيسية تم تجزئها إلى أربعة فرضيات فرعية على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية:

Ha: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للقوانين والتشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي على جودة القوائم المالية شركات الإسمنت الليبية.

فيما يلي تفصيل حول أثر القوانين والتشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي على جودة القوائم المالية والمتمثلة بالموثوقية، والملاءمة، وقابلية المقارنة، وقابلية الفهم بدلائل تثبت العنصر الأكثر تأثير.

الفرضية الفرعية الأولى:

Ha₁: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للتشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي على موثوقية القوائم المالية بشركات الإسمنت الليبية.

لمعرفة مدى أثر التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي البيئي على موثوقية القوائم المالية تم استخدام برنامج (SPSS V.22) الذي أعطى النتائج المبينة في الجدول والشكل ادناه.

الجدول رقم (15) نتائج تباين الانحدار لتحديد علاقة التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي على موثوقية القوائم المالية.

معاملات الانحدار				قيمة الدلالة	نسبة الأثر	معامل التحديد (R ²)	معامل الارتباط R
الثابت		التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي					
2.995		0.292		0.003	10.7%	0.107	0.327
قيمة F المحسوبة		9.669					
قيمة F الجدولية		4.0012		القرار: دال عند 0.05			
(1, 81)		درجات الحرية					

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V.22).

أظهرت النتائج في الجدول رقم (15) وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي وموثوقية القوائم المالية، حيث كانت قيمة معامل الارتباط R قد بلغت (0.327)، وقيمة الدلالة الإحصائية تساوي (0.003) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية العلاقة بين المتغيرين، أي إن التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي ترفع من مستوى موثوقية القوائم المالية.

لتحديد أثر التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي على موثوقية القوائم المالية، فإن قيمة F تساوي (9.669) وهي قيمة مرتفعة قياساً بالقيمة الجدولية (4.0012)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (P-Value) تساوي (0.003) وهي أقل من 0.05، وهذا يدل ويؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الإنحدار الخطي من الناحية الإحصائية، وكانت قيمة معامل التحديد (0.107) وتدل على أن ما نسبته (10.7%) من التغيرات على موثوقية القوائم المالية يعود إلى التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي، والنسبة المكتملة للتغير الذي حدث

للمتغير التابع والتي تعادل (89.3) كانت بسبب عوامل أخرى لم تدرج في النموذج.

الفرضية الفرعية الثانية:

Ha₂: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للتشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي على ملاءمة القوائم المالية بشركات الإسمنت الليبية.

لمعرفة مدى تأثير التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي على ملاءمة القوائم المالية تم استخدام برنامج (SPSS V.22) الذي أعطى النتائج المبينة في الجدول والشكل ادناه.

الجدول رقم (16) نتائج تباين الانحدار لتحديد علاقة التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي على ملاءمة القوائم المالية

معاملات الانحدار				قيمة الدلالة	نسبة الأثر	معامل التحديد (R ²)	معامل الارتباط R
التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي		الثابت	قيمة F المحسوبة				
0.306		2.956	قيمة F المحسوبة	0.001	%12.6	0.126	0.355
(1 ، 81)	درجات الحرية	11.703	قيمة F المحسوبة	القرار : دال عند 0.05			
		4.0012	قيمة F الجدولية				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V.22).

أظهرت النتائج في الجدول رقم (16) وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي وملائمة القوائم المالية، حيث كانت قيمة معامل الارتباط R قد بلغت (0.355)، وقيمة الدلالة الإحصائية تساوي (0.001) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية العلاقة بين المتغيرين، أي إن التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي ترفع من مستوى ملائمة القوائم المالية.

لتحديد أثر التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي على ملائمة القوائم المالية، فإن قيمة F تساوي (11.703) وهي قيمة مرتفعة قياساً بالقيمة الجدولية (4.0012)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (P-Value) تساوي (0.001) وهي أقل من 0.05، وهذا يدل ويؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، وكانت قيمة معامل التحديد (0.126) وتدل على أن ما نسبته (12.6%) من التغيرات في ملائمة القوائم المالية يعود إلى التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي، والنسبة المكتملة للتغير الذي حدث للمتغير التابع والتي تعادل (87.4) كانت بسبب عوامل أخرى لم تدرج في النموذج.

الفرضية الفرعية الثالثة:

Ha₃: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للتشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي على قابلية القوائم المالية للمقارنة بشركات الإسمنت الليبية.

لمعرفة مدى تأثير التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي على قابلية القوائم المالية للمقارنة تم استخدام برنامج (SPSS V.22) الذي أعطى النتائج المبينة في الجدول والشكل ادناه.

الجدول رقم (17) نتائج تباين الانحدار لتحديد علاقة وأثر التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي على قابلية القوائم المالية للمقارنة

معاملات الانحدار				قيمة الدلالة	نسبة الأثر	معامل التحديد (R ²)	معامل الارتباط R
التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي		الثابت					
0.193				3.289			
(81 ، 1)	درجات الحرية	7.154	قيمة F المحسوبة	0.009	%8.1	0.081	0.285
		4.0012	قيمة F الجدولية	القرار : دال عند 0.05			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V.22).

أظهرت النتائج في الجدول رقم (17) وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي وقابلية القوائم المالية للمقارنة، حيث كانت قيمة معامل الارتباط R قد بلغت (0.285)، وقيمة الدلالة الإحصائية تساوي (0.009) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية العلاقة بين المتغيرين، أي إن التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي ترفع من مستوى قابلية القوائم المالية للمقارنة.

ولتحديد أثر التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي على قابلية القوائم المالية للمقارنة، فإن قيمة F تساوي (7.154) وهي قيمة مرتفعة قياساً بالقيمة الجدولية (4.0012)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (P-Value) تساوي (0.009) وهي أقل من 0.05، وهذا يدل ويؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، وكانت قيمة معامل التحديد (0.081) وتدل على أن ما نسبته (8.1%) من التغيرات على قابلية القوائم المالية للمقارنة يعود إلى التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي، والنسبة الكاملة للتغير الذي حدث للمتغير التابع والتي تعادل (91.9) كانت بسبب عوامل أخرى لم تدرج في النموذج.

الفرضية الفرعية الرابعة:

Ha₄: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للتشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي على قابلية القوائم المالية للفهم بشركات الإسمنت الليبية.

لمعرفة مدى تأثير التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي على قابلية القوائم المالية للفهم تم استخدام برنامج (SPSS V.22) الذي أعطى النتائج المبينة في الجدول والشكل ادناه.

الجدول رقم (18) نتائج تباين الانحدار لتحديد علاقة وأثر التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي على قابلية القوائم المالية للفهم

معاملات الانحدار				قيمة الدلالة	نسبة الأثر	معامل التحديد (R ²)	معامل الارتباط R
التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي		الثابت					
0.235				3.167			
(81 ، 1)	درجات الحرية	8.233	قيمة F المحسوبة	0.005	%9.2	0.092	0.304
		4.0012	قيمة F الجدولية	القرار : دال عند 0.05			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V.22).

أظهرت النتائج في الجدول رقم (18) وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي وقابلية القوائم المالية للفهم، حيث كانت قيمة معامل الارتباط R قد بلغت (0.304)، وقيمة الدلالة الإحصائية تساوي (0.005) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية العلاقة بين المتغيرين، أي إن التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي ترفع من مستوى قابلية القوائم المالية للفهم.

ولتحديد أثر التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي على قابلية القوائم المالية للفهم، فإن قيمة F تساوي (8.233) وهي قيمة مرتفعة قياساً بالقيمة الجدولية (4.0012)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (P-Value) تساوي (0.005) وهي أقل من 0.05، وهذا يدل ويؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، وكانت قيمة معامل التحديد (0.092) وتدل على أن ما نسبته (9.2%) من التغيرات على قابلية القوائم المالية للفهم يعود إلى التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي، والنسبة المكتملة للتغير الذي حدث للمتغير التابع والتي تعادل (90.8) كانت بسبب عوامل أخرى لم تدرج في النموذج.

الفرضية الرئيسية:

Ha: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للتشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي على جودة القوائم المالية لشركات صناعة الإسمنت الليبية.

من خلال نتائج التحليل نستنتج أن التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي لها تأثير على جودة القوائم المالية في شركات صناعة الإسمنت الليبية بصورة ايجابية.

وعليه يمكن تلخيص نتائج الفرضية الرئيسية (يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للتشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي على جودة القوائم المالية) في الجدول التالي:

الجدول رقم (19) نتائج تباين الانحدار لتحديد علاقة وأثر التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي على جودة القوائم المالية

معاملات الانحدار		قيمة الدلالة	نسبة الأثر	معامل التحديد (R ²)	معامل الارتباط R
الثابت	التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي				
	0.259	3.095			
	درجات الحرية (81 ، 1)	قيمة F المحسوبة	0.001	0.133	0.365
		قيمة F الجدولية	القرار : قبول الفرضية الرئيسية		
		4.0012			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS V.22).

أظهرت النتائج في الجدول رقم (19) وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي وجودة القوائم المالية، حيث كانت قيمة معامل الارتباط R قد بلغت (0.365)، وهي قيمة موجبة ومرتفعة نوعاً ما، أي أنه كلما ارتفعت التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي كلما ارتفع مستوى جودة القوائم المالية، وجاءت قيمة الدلالة الإحصائية تساوي (0.001) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى معنوية العلاقة بين المتغيرين، أي إن التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي ترفع من مستوى جودة القوائم المالية.

ولتحديد أثر التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي على جودة القوائم المالية، فإن قيمة F تساوي (12.462) وهي قيمة مرتفعة قياساً بالقيمة الجدولية (4.0012)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (P-Value)

تساوي (0.001) وهي أقل من 0.05، وهذا يدل ويؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، وكانت قيمة معامل التحديد (0.133) وتدل على أن ما نسبته (13.3%) من التغيرات على جودة القوائم المالية يعود إلى التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي، والنسبة المكتملة للتغير الذي حدث للمتغير التابع والتي تعادل (86.3) كانت بسبب عوامل أخرى لم تدرج في النموذج.

وكانت قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار t تساوي (0.001) وهي أقل من (0.05)، وتشير إلى معنوية هذا الأثر، لذا يتم قبول الفرضية الرئيسة "يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للتشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي على جودة القوائم المالية".

ويمكن تقدير معالم نموذج الانحدار حسب معادلة الانحدار بالشكل التالي:

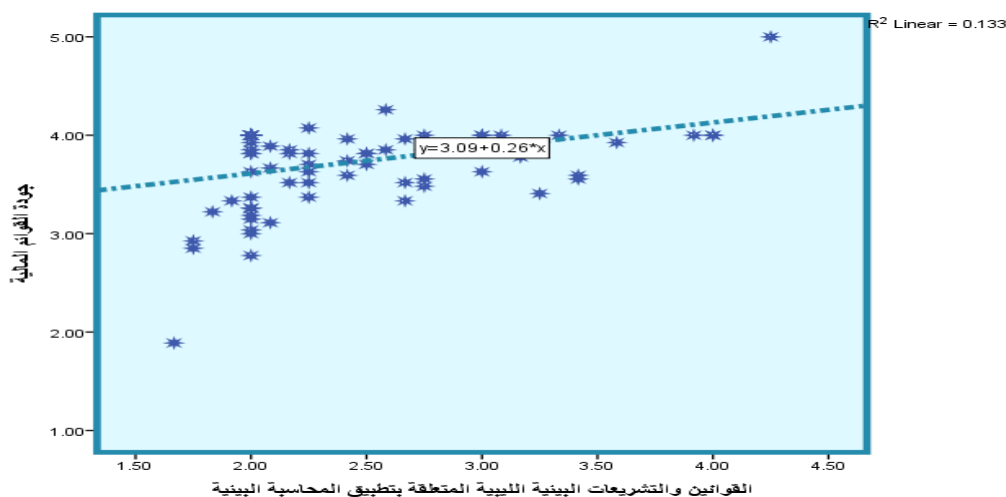
$$Y=3.095+0.259*X_2+ \varepsilon$$

حيث:

Y جودة القوائم المالية، X₂ التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي، ε الخطأ العشوائي.

الشكل رقم (2): العلاقة بين القوانين والتشريعات البيئية الليبية المتعلقة

بالإفصاح البيئي وجودة القوائم المالية



وبمقارنة هذه النتيجة ونتائج تحليل الاختبارات السابقة فإن قوة الارتباط بين متغير التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي بشكل عام وجودة القوائم المالية كانت أقوى من قوة الارتباط للمتغير المستقل على كل خاصية على حدة، وتدل على وجود علاقة تأثير واضحة بين المتغيرين حيث بلغ معامل الارتباط R بين المتغير المستقل والمتغير التابع جودة القوائم المالية (0.365)، وأن معامل الارتباط R بين التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي وخاصية الموثوقية القوائم المالية (0.327)، وأن معامل الارتباط R بين التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي وخاصية الملاءمة القوائم المالية (0.355)، وأن معامل الارتباط R بين التشريعات البيئية المتعلقة بالإفصاح البيئي وخاصية قابلية القوائم المالية للمقارنة (0.285)، وأن معامل الارتباط R بين التشريعات البيئية المتعلقة بالإفصاح البيئي وخاصية قابلية القوائم المالية للفهم (0.304)، كما أن قوة تفسير المتغير المستقل مجتمعة للمتغير التابع ككل كانت أقوى من القوة التفسيرية لكل خاصية من خصائص جودة القوائم المالية على حدة.

11-7-2 مناقشة نتائج الدراسة:

لقد برز بشكل واضح في الآونة الأخيرة الاهتمام العالمي بموضوع الإفصاح البيئي والمسؤولية البيئية، وتم خلال هذه الدراسة إسقاط هذا الموضوع على المالبين والمراجعين الداخليين بشركات صناعة الإسمنت الليبية، وتوزيع عدد 90 استمارة على المالبين والمراجعين الداخليين بشركات صناعة الإسمنت الليبية، كما بلغت الاستبانة الصالحة للتحليل 83 استبانة، وتم إجراء مجموعة اختبارات لغرض تحقيق أهداف الدراسة، حيث تم إجراء الاختبارات اللازمة للتأكد من صلاحية وموثوقية فقرات الاستبانة، فقد تم إجراء التحليل العاملي للتأكد من صلاحية بنود الاستبانة لقياس المتغيرات، وتم إجراء اختبار الموثوقية عن طريق اختبار معامل كرونباخ الفا، وتحليل الانحدار لقياس واختبار فرضيات الدراسة لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل التشريعات البيئية المتعلقة بالإفصاح البيئي، والمتغير التابع والمتمثل في جودة القوائم المالية، والتي أظهرت وجود علاقة ارتباط قوية بين التشريعات البيئية المتعلقة بالإفصاح البيئي وجودة القوائم المالية، وتتفق هذه النتيجة مع الدراسات السابقة التي أكدت نتائج هذه الدراسة فأظهرت اتفاق في نتائجها كون التشريعات واللوائح البيئية المتعلقة بالإفصاح البيئي ضعيفة وغير ملزمة للشركات بتطبيق الإفصاح عن معلوماتها البيئية مع الدراسات السابقة ومنها دراسة الجعفري وبلق (2019)، ودراسة موسى وآخرون (2019)، ودراسة خزام (2016)، ودراسة صالح (2016)، ودراسة Hamida (2014)، واتفقت ضمناً مع دراسة (2012)، Elena Barbu, et, al, في ان الإفصاح لا يطبق في البيئة ضعيفة تشريعياً، كما أنها اختلفت في نتائجها مع دراسة الفولي (2019) في اهتمام المشرع بالإجراءات التي يجب ان تتخذها الشركات لحماية البيئة وعملية الإفصاح البيئي، ودراسة عبير بكري في وجود التشريعات والقوانين التي تلزم المنشآت التجارية في السعودية بتطبيق قواعد ومعايير المحاسبة البيئية.

11-8 النتائج والتوصيات:

11-8-1 النتائج

لقد هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي على جودة القوائم المالية في شركات صناعة الإسمنت الليبية، وقياس ذلك من خلال معرفة مدى أثر المتغير المستقل والمتمثل في التشريعات المتعلقة بالإفصاح البيئي، وقياس أثر هذه المتغير على المتغير التابع وهو جودة القوائم المالية.

وسوف تساهم هذه النتائج في مساعدة شركات صناعة الإسمنت لتحسين وزيادة مقدرتها على الاستمرارية من خلال جذب مستثمرون جدد والمحافظة على المستثمرون الحاليون، من خلال التزامها بالإفصاح عن أدائها البيئي وزيادة الالتزام بتطبيق خصائص القوائم المالية. بناء على ذلك فإنه تم استخلاص النتائج التالية:

- بينت الدراسة وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي جودة القوائم المالية، نتج عنها وجود أثر للتشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي على جودة القوائم المالية بنسبة أثر (13.3%)، والذي نتج عنه قبول للفرضية الرئيسية.

- أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي وموثوقية القوائم المالية، نتج عنها وجود أثر للتشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي على موثوقية القوائم المالية بنسبة أثر (10.7%)، والذي نتج عنه قبول للفرضية الفرعية الأولى.

- أوضحت الدراسة وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين التشريعات البيئية الليبية المتعلقة

بالإفصاح البيئي وملاءمة القوائم المالية، نتج عنها وجود أثر للتشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي على ملاءمة القوائم المالية بنسبة أثر (12.6%)، والذي نتج عنه قبول للفرضية الفرعية الثانية.

- بينت الدراسة وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي وقابلية مقارنة القوائم المالية، نتج عنها وجود أثر للتشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي على قابلية مقارنة القوائم المالية، بنسبة أثر (8.1%)، والذي نتج عنه قبول للفرضية الفرعية الثالثة.

- توصلت الدراسة وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين التشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي وقابلية فهم القوائم المالية، نتج عنها وجود أثر للتشريعات البيئية الليبية المتعلقة بالإفصاح البيئي على قابلية فهم القوائم المالية، بنسبة أثر (9.2%)، والذي نتج عنه قبول للفرضية الفرعية الرابعة.

11- 8-2 التوصيات

بعد تحليل البيانات التي تم جمعها والوصول إلى استنتاجاتها، فإن الدراسة توصي بالآتي:

- الحرص على تضمين نصوصاً كافية وملزمة للإفصاح عن المعلومات البيئية في القوانين والتشريعات البيئية.

- ضرورة اتخاذ إجراءات قانونية كالغرامات المالية بحق الشركات الصناعية في حال عدم التزامها بالتشريعات المتعلقة بالإفصاح البيئي.

- ضرورة اتخاذ إجراءات قانونية بحق الشركات عند عدم التزامها بتعليمات الإفصاح الواردة بالتشريعات والتي تخص مساهمة الشركة في حماية البيئة.

- تفعيل نظام الحوافز المادية والمعنوية ونظام المكافآت لشركات صناعة الإسمنت الملتزمة بالتشريعات النافذة في الدولة لتشجيعها في الإفصاح عن أدائها البيئي.

- الاعتماد على معايير محاسبية بيئية تساعد شركات صناعة الإسمنت على الإفصاح عن معلوماتها البيئية.

- زيادة وعي قطاع صناعة الإسمنت بأهمية الأبحاث العلمية، وضرورة تعاونهم مع الباحثين لما فيه من فوائد وإضافات علمية للجميع، حتى تأخذ هذه الشركات دورها الإيجابي في تفعيل عملية التطور والبناء.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

البياتي, محمود مهدي. تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS, دار الحامد, ط (1), عمان, الاردن, (2005م).

التقرير الوطني الاول للبيئة, أمانة المؤتمر الشعبي العام, الهيئة العامة للبيئة, 1999م.

الجعفري, ربيع نجم الدين. و بلق, منيرة عبد الحميد. (2019). أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية على جودة المعلومات المحاسبية- دراسة تطبيقية على شركة الهروج النفطية, مجلة كليات التربية, العدد (24), ص ص: 143-174.

الختم, عبير بكري سر. (2021). أثر الإفصاح عن المحاسبة البيئية على جودة أداء المنشآت التجارية- دراسة حالة شركة جاز العالمية المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية, المجلد (5), العدد (7), ص ص: 180-191.

خزام, ميلاد سعيد. (2016م). أثر الاعتراف بالتكاليف البيئية للمنظمات الاقتصادية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية المقدمة - دراسة ميدانية على المنظمات الاقتصادية بالمنطقة الغربية من ليبيا, رسالة ماجستير, كلية المحاسبة, جامعة الجبل الغربي.

صالح, موسى محمد عبدالله. (2015م). الوعي البيئي ودوره في تطبيق الإفصاح المحاسبي البيئي في الشركات الصناعية الاردنية المساهمة العامة وأثره على قرارات المستثمر في سوق عمان المالي, رسالة دكتوراه, كلية ادارة الاعمال, جامعة الجبل الغربي.

القانون رقم (07), لسنة 1982م, بشأن حماية البيئة, الهيئة العامة للبيئة, 1982م.

القانون رقم (13), لسنة 1984م, بشأن حماية البيئة, الهيئة العامة للبيئة, 1984م.

محمد خير سليم أبو زيد, التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برمجة SPSS, دار جرير للنشر والتوزيع, عمان, الاردن, ط1, 2010م.

محمد عبد العال النعيمي وآخرون: طرق ومناهج البحث العلمي, جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا, دار الوراق للنشر والتوزيع, 2009م.

محمد, عمر السر الحسن, و الغصين, راغب محمود. (2016). أثر الإفصاح الاختياري للمعلومات البيئية في جودة المعلومات المحاسبية لمنظمات الأعمال السودانية, مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية, المجلد (38), العدد (6), ص ص: 75-94.

منصور, داليا علي محمد. (2021). نحو مؤشر إلزامي للإفصاح المحاسبي البيئي - دراسة ميدانية على قطاع النفط الليبي, مجلة الجامعي, العدد (33), ص ص: 245-275.

موسى, ياسين عبدالرحيم آدم, و وآخرون. (2017). دور الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في جودة المعلومات المحاسبية - دراسة ميدانية على عينة من الشركات السودانية, مجلة الدراسات العليا, جامعة النيلين, المجلد (09), العدد (35), ص ص: 63-80

الشيخي, هاني حوسين, و آخرون. (2019). مدى توفر مقومات تطبيق محاسبة التكاليف البيئية في شركات الإسمنت في الدول النامية- من وجهة نظر العاملين في شركات الإسمنت العاملة في ليبيا ومصر, المؤتمر الثاني للعلوم والتقنية, الهيئة الوطنية للتعليم التقني, طرابلس, ليبيا, 4-6 / 03.

أبوستالة, ابوالقاسم, وآخرون. (2019). الإفصاح المحاسبي عن المعلومات البيئية في التقارير المالية -دراسة حالة بالشركة الاهلية لصناعة الاسمنت الليبية, المؤتمر الاكاديمي الثالث لدراسات الاقتصاد والاعمال, مصراته, ليبيا, 30 / 12.

اسحاق, عادل ادم إبراهيم. (2010). أثر الإفصاح الاجتماعي والبيئي على نوعية المعلومات المحاسبية للشركات الصناعية بالسودان, رسالة ماجستير, كلية الدراسات العليا, جامعة النيلين.

موسى, ياسين عبدالرحيم ادم. (2018). دور القياس والإفصاح عن التكاليف البيئية في جودة المعلومات المحاسبية- دراسة ميدانية على عينة من الشركات الصناعية العاملة في سوق السودان, رسالة دكتوراه, كلية الدراسات العليا, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

حفاصة, أمينة, وفرحات, عباس. (2017). دور القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية, مجلة الدراسات المالية والمحاسبية, جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي, العدد 8, ص ص: 898 - 909.

المراجع الانجليزية:

Accounting Information Disclosure, Sustainability 2018.

www.mdpi.com/journal/sustainability.

Aldrugi, A., & Abdo, H. (2014). "Determining the motives or reasons that make companies disclose environmental information". Journal of Economics, Business and Management: 2 (2): 117-121.

Babiak, K., & Trendafilova, S.(2011). "CSR and environmental responsibility: motives and pressures to adopt green management practices. Corporate social responsibility and environmental management: 18 (1): 11-24.

Belal, A. R., & Cooper, S. (2011)."The absence of corporate social responsibility reporting in Bangladesh". Critical Perspectives on Accounting: 22 (7): 654-667.

Carreira ,F ,Damiao ,A, Abreu, R and David, F, (2015), Environmental Disclosure From the Accounting to the Report Perspective, In Proceeding of the 16 the international conference of information Systems.

Deegan, C, The accountant will have a central role in saving the planet really , A reflection on green accounting and green eyeshades twenty years later , Critical perspectives on accounting journal, Issue (24), 2009, pp: 282.

Diana Gaviria, Juan Arango Alejandro Valencia, (2015), Reflections about the use of information and communication technologies in accounting education, Procedia - Social and Behavioral. Sciences, pp: 992-997.

Elena Barbu, Pascal Dumontier, Niculae Feleaga, Liliana Feleaga,(2012), Mandatory environmental disclosures by companies complying with IAS/IFRS: The case of France, Germany and the UK, the International Journal of Accounting.

Ezeani, Nneka. Salome, Akpotohwo, Festus Chukwunwendu, (2014) Integrating Information and Communication Technology (ICT) in Accounting Education Instruction in Ekiti State Universities, International Journal of Business and Social Science, Volume (05), Issue (06): 195-204.

Fahad N. Alfahad, (2012), Effectiveness of using information technology in higher education in Saudi Arabia, Procedia - Social and Behavioral Sciences:1268-1278.

<https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00658734>

Ibrahim Mohamed Hamida Ibrahim, (2014), Corporate Environmental Disclosure: A Case from the Libyan Construction Industr, A thesis submitted in partial fulfilment of the requirements Of Liverpool John Moores University for the degree of Doctor of Philosophy.

Islam, S., Hosen, A., & Islam, M. (2005). An examination of corporate environmental disclosure by the Bangladeshi public limited companies. Pakistan Journal of Social Sciences, 3(9), 1095-1102.

Ming Li, Anning Tian Shuyi Li and Xiaoyu Qi. (2018). "Evaluating the Quality of Enterprise Environmental Accounting Information Disclosure. Sustainability: 1-15.

Naser, K., Al-Hussaini, A., Al-Kwari, D., & Nuseibeh, R. (2006). Determinants of corporate social disclosure in developing countries: The case of Qatar. Advances in International Accounting, 19, 1-23.

Peters, G. F., & Romi, A. M. (2013). "Discretionary compliance with mandatory environmental disclosures. Evidence from SEC filings. Journal of Accounting and Public Policy: 32 (4): 213-236.

Tarus J. Kipngetch, (2020), Effect of Firm-Specific Attributes on Environmental Accounting Disclosure. Evidence from Firms Listed in the Nairobi Securities Exchange Kenya, African Journal of Education, Science and Technology, March, Volume (5), Issue. (4),.pp: 1-15.

Uma Sekaran, (2003). Research Methods For Business, A Skill - Building Approach, Fourth Edition, Southern Illinois University at Carbondale.

Fatma Baalouch, Salma Damak Ayadi, Khaled Hussainey. (2019). A study of the determinants of environmental disclosure quality: evidence from French listed companies. *Journal of Management and Governance*, pp 939-971.

Abdullah Hamoud, Azhar Abdul Rahman. (2016). The Quality Of Environmental Disclosure In Various Reporting Media Of Oil And Gas Companies In Developing Countries, *Corporate Ownership & Control* Volume (14), Issue (01), pp: 203-218.